بنك التنمية الصناعية
شركة مساهمة مصرية
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
وكذا تقرير مراقبا الحسابات عليها

الجهاز المركزى للمحاسبات

forvis mazars

مصطفى شوقي

محاسبون قانونيون ومستشارون

قائمة المحتويات

تقرير مراقبا الحسابات	-
قائمة المركز المالى المجمعة	١
قائمة الدخل المجمعة	٢
قائمة الدخل الشامل المجمعة	٣
قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة	٤
قائمة التدفقات النقدية المجمعة	٥
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة	٦-٤١

forvis mazars

مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك

تقرير مراقبا الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك التنمية الصناعية – "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك التنمية الصناعية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المـــالي المجمع لبنك التنمية الصناعية " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفات هامة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٥ مايو ٢٠٢٥

مراقبا الحسابات

محاسب/ محمد عبد العزيز أحمد خليل
مصطفى شوقي Forvis Mazars
محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسب/ خالد كمال أحمد محمد
الجهاز المركزى للمحاسبات

بنك التنمية الصناعية - ش.م.م.

قائمة المركز المالى المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

"بالألف جنيه مصرى"

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١٤	٧,٨٥٧,٤٤٧	٣,٥٢٤,٠٧٠
أرصدة لدى البنوك	١٥	١١,١٧٧,٠٥٠	١٠,٤٢٨,٤١٧
صافي القروض وتسهيلات للعملاء	١٦	٢٣,١٦٢,٧٤٩	١٦,٩٠٠,٧٥٣
استثمارات مالية			
قيمة عادلة دخل شامل آخر	١٧	٤,٥٤٠,٥٧١	١,٧٩٧,١٥٤
تكلفة مستهلكة	١٨	١,٦٠٢,٥٧٠	٦,٥٥٧,٠٤٤
صافي الأصول الغير ملموسة	١٩	٢٥,٣٦١	٢٨,٦٣٥
أصول أخرى	٢٠	١,٦١٦,١٥٨	١,٥٥٠,٦١٢
اصول ضريبية مؤجلة		١٤٣	-
استثمار عقارى	٢١	٤١,١٠١	٣٧,٧٢٢
حق إنتفاع		١,٧١٦	٣,٤٧٣
صافي الأصول الثابتة	٢٢	٤٦٣,٣٢٠	٤٣٦,٨٨٩
إجمالى الأصول		**٥٠,٤٨٨,١٨٦**	**٤١,٢٦٤,٧٦٩**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	٢٣	٤,٠١٧,٧٢١	٤,٠٧٣,٥٦١
ودائع العملاء	٢٤	٣٦,٠٨٧,١٤١	٢٦,٩٢٨,٠٧٢
قروض أخرى	٢٥	٢,٢٥٥,١١٥	٢,٧٩٠,٠٩٧
إلتزامات أخرى	٢٦	١,٤٩٣,٨٣٢	٨٧٠,٠٩٩
إلتزامات عقود تأجير - حق إنتفاع		٢,٧٢٣	٥,١٦٢
مخصصات أخرى	٢٧	٧٠,٦١٠	٦٢,٤٦٣
إلتزامات مزايا التقاعد	٢٨	١٥٢,٦٥٤	١١٦,٨٤٣
إلتزامات ضريبية مؤجلة	٢٩	٨٦,١٤٤	١٤٣
إجمالى الإلتزامات		**٤٤,١٦٥,٩٤٠**	**٣٤,٨٤٦,٤٤٠**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	٣٠-أ - ب	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة راس المال		-	٤,٥٠٠,٠٠٠
إحتياطيات	٣١	٥٧٤,٦٦١	٥٢١,٩٧٨
حقوق غير مسيطرة		٨	٨
فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة		١,٣٠٧,٣٦٦	١,٤٥٦,٦٠١
(الخسائر) المرحلة	٣٢	(٥٦٠,٧٣٨)	(٥٦٩,٨٧١)
ارباح العام		٩٤٩	٩,٦١٣
إجمالي حقوق الملكية		**٦,٣٢٢,٢٤٦**	**٦,٤١٨,٣٢٩**
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية		**٥٠,٤٨٨,١٨٦**	**٤١,٢٦٤,٧٦٩**

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤١ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها.

تقرير مراقبا الحسابات مرفق

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
جمال ابو سنة	حسين أحمد رفاعي	أكرم تيراوي

مراقبا الحسابات	
محاسب/ محمد عبدالعزيز احمد خليل	محاسب/ خالد كمال احمد محمد
Forvis Mazars مصطفى شوقي	الجهاز المركزى للمحاسبات

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/١٢/٣١

بالالف جنيه مصرى

	إيضاح	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عائد القروض والإيرادات المشابهة		٨,٣١٩,٢٩٢	٤,٦٢٦,٦٣٢
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة		(٥,٨٧٧,٦٠١)	(٣,٥٨٥,٦٢٠)
صافى الدخل من العائد	٦	**٢,٤٤١,٦٩١**	**١,٠٤١,٠١٢**
إيرادات الأتعاب والعمولات		٢٧٠,٥٠٩	٢٦٨,٦٣١
مصروفات الأتعاب والعمولات		(٥١,١٠١)	(٤٨,٨٦٩)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	٧	**٢١٩,٤٠٨**	**٢١٩,٧٦٢**
صافى الدخل من العائد والعمولات		**٢,٦٦١,٠٩٩**	**١,٢٦٠,٧٧٤**
توزيعات الارباح (توزيعات اسهم)		٦,٨١٥	٤,٨٨١
صافي دخل المتاجرة	٨	٣١,٢٦٨	٣٨,١٨٧
أرباح الإستثمارات المالية		٢,٤٣٩	٨٨٧
(عبء) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٩	(١,٦٦٥,٧٦٠)	(٨٣٩,٦٦٦)
مصروفات إدارية	١٠	(٩٦٤,٧١٩)	(٧٨٧,٦١٧)
استهلاك حق الانتفاع		(١,٧٥٦)	-
صافى إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى	١١	(٦٩٦)	٦٠٤,٣٨٩
الربح قبل الضرائب		**٦٨,٦٩٠**	**٢٨١,٨٣٥**
مصروفات ضرائب الدخل	١٢	(٦٧,٧٤١)	(٢٧٢,٢٢٢)
صافى أرباح السنة		**٩٤٩**	**٩,٦١٣**
نصيب السهم الأساسى (جنيه/ سهم)	١٣	**٠,٠٢**	**٠,١٥**

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤١ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها.

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
جمال ابو سنة	حسين أحمد رفاعي	أكرم تيناوي

قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة عن السنة المالية من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١

"بالألف جنيه مصرى"

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي ربح السنة	٩٤٩	٩,٦١٣
بنود قد يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافى التغير فى القيمة العادلة إذون وسندات خزانة دخل شامل آخر	٧,٠٣٧	٢,٩٦٣
بنود لا يتم اعادة تبويبها فى الارباح والخسائر		
صافى التغير فى القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية	٣٢,٦١١	(١٧,٩٠٥)
إجمالى الدخل الشامل للفترة	٤٠,٥٩٧	(٥,٣٢٩)

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤١ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها.

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
جمال ابو سنة	حسين أحمد رفاعي	أكرم تيناوي

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية من ٢٠٢٤/١/١ الى ٢٠٢٤/١٢/٣١

"بالألف جنيه مصرى

	رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة راس المال	الاحتياطيات	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	(خسائر) مرحلة	أرباح السنة	إجمالى حقوق المساهمين في البنك	إجمـالى الحقوق غير المسيطرة	اجمالى حقوق المساهمين والحقوق الغير مسيطرة
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣	٥٠٠,٠٠٠	-	٥٣٦,٦٣٨	١,٥٨٦,٧٥٢	(٥٥٩,٩٢١)	-	٢,٠٦٣,٤٦٩	٨	٢,٠٦٣,٤٧٧
ما يخص العام من فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	-	-	-	(١٣٠,١٥١)		-	(١٣٠,١٥١)	-	(١٣٠,١٥١)
المحول للارباح / الخسائر المرحلة	-	-	-	-	(٩,٥٩٣)	-	(٩,٥٩٣)	-	(٩,٥٩٣)
تسويات علي الخسائر المرحلة	-	-	-	-	(٧٥)	-	(٧٥)	-	(٧٥)
المحول الي احتياطيات - قانوني	-	-	٢٨٢	-	(٢٨٢)	-	-	-	-
مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة راس المال	-	٤,٥٠٠,٠٠٠		-	-	-	٤,٥٠٠,٠٠٠	-	٤,٥٠٠,٠٠٠
فروق تقييم استمارات مالية	-	-	(١٤,٩٤٢)	-	-	-	(١٤,٩٤٢)	-	(١٤,٩٤٢)
صافى ارباح العام	-	-		-	-	٩,٦١٣	٩,٦١٣	-	٩,٦١٣
الرصيد فى ديسمبر ٢٠٢٣	٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٥٢١,٩٧٨	١,٤٥٦,٦٠١	(٥٦٩,٨٧١)	٩,٦١٣	٦,٤١٨,٣٢١	٨	٦,٤١٨,٣٢٩
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٤	٥٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠	٥٢١,٩٧٨	١,٤٥٦,٦٠١	(٥٦٩,٨٧١)	٩,٦١٣	٦,٤١٨,٣٢١	٨	٦,٤١٨,٣٢٩
المدفوع تحت حساب زيادة راس المال	٤,٥٠٠,٠٠٠	(٤,٥٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-
المحول الى الارباح المرحلة	-	-	-	-	٩,٦١٣	(٩,٦١٣)	-	-	-
المحول الى الاحتياطى القانونى	-	-	٤٨١	-	(٤٨١)	-	-	-	-
ما يخص السنة من فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	-	-	-	(١٤٩,٢٣٥)	-	-	(١٤٩,٢٣٥)	-	(١٤٩,٢٣٥)
فروق تقييم قيمه عادله اذون خزانه وسندات	-	-	٣٩,٦٤٨	-	-	-	٣٩,٦٤٨	-	٣٩,٦٤٨
المحول الى احتياطى راسمالى	-	-	١٢,٥٥٥	-	-	-	١٢,٥٥٥		١٢,٥٥٥
صافى ارباح السنة	-	-	-	-	-	٩٤٩	٩٤٩	-	٩٤٩
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥,٠٠٠,٠٠٠	-	٥٧٤,٦٦٢	١,٣٠٧,٣٦٦	(٥٦٠,٧٣٩)	٩٤٩	٦,٣٢٢,٢٣٨	٨	٦,٣٢٢,٢٤٦

- الايضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ الى الصفحة ٤١ تعتبر جزءاً متمما لها وتقرا معها .

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
جمال ابو سنة	حسين أحمد رفاعي	أكرم تيناوي

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

بالالف جنية مصرى

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية من ٢٠٢٤/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١

	من ١ يناير ٢٠٢٤ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافى الأرباح قبل الضرائب	٦٨,٦٩٠	٢٨١,٨٣٥
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك وإستهلاك	٦٤,٧٨٨	٧٠,٩٥١
استهلاك حق انتفاع	١,٧٥٦	١,٧٥٦
عبء إضمحلال عن خسائر الإئتمان	١,٦٦٥,٧٥٩	٨٣٩,٦٦٦
مخصص مزايا التقاعد	٤٦,٥٠٠	٥٣,١٤٤
عبء (رد) مخصصات اخري	٣,٤٨٧	١٥,١٨٧
اضمحلال اصول اخرى	١٦,٩٥٨	٥,٨١٤
فوائد دائنة	(١,٩٢٧)	(١,٥٢٩)
فوائد قروض قصيرة الاجل	١١,١٥٢	-
فوائد القيمة الحالية	٣٠٧	٥١٥
فروق اعادة تقييم ارصدة المخصصات الاخري بالعملات الاجنبية	٣٦٣	-
(ارباح) بيع اصول ثابتة	(٤٧٠)	(٦٢٢,١٧٩)
رد ارباح بيع اصول ثابتة	-	١,٦٣٣
عوائد اذون خزانة	(٤١)	(٣٣٥)
توزيعات ارباح	(٦,٨١٥)	(٤,٨٨١)
أرباح بيع إستثمارات مالية	(٢,٤٣٩)	(٨٨٧)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات الناتجه من أنشطة التشغيل	١,٨٦٨,٠٦٨	٦٤٠,٦٩٠
صافى النقص /(الزيادة) فى الأصول والإلتزامات		
أرصدة لدى البنوك	(٤,٢٦١,٩٥٥)	١٠٥,٧٦٦
إذون خزانة وأوراق حكومية أخرى إستحقاق أكثر من ٣ شهور	١,٢٣٦,٤٨٣	(١,٤٣٠,٣٨٧)
قروض وتسهيلات للعملاء	(٧,٩٦٧,٥١٦)	٥٤,٦٧٤
التغير فى عملاء التاجير التمويلى	(٢٦,٠٠٧)	٢٩٣,٨٩٩
التزامات عقود تاجير مسددة	(٢,٧٤٦)	(٢,٤٩٢)
أصول أخرى	٤٧,٠٦٤	(١٦٠,٦١٤)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٥٥,٨٤٠)	٥٨٦,٠٦٠
ودائع العملاء	٩,١٥٧,٦٧٠	٢,٥٤٥,٥٧٢
إلتزامات أخرى	٥٤٠,٠٢٠	٢٢٧,٠٩٣
المستخدم من المخصصات	(١,٧٩٨)	(٣٠)
المستخدم من التزامات مزايا التقاعد	(١٠,٦٩٠)	(١,٧٨٤)
ضرائب الدخل المسددة	(٩١,٤٠٣)	(٢٧١,٩٠٨)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) /الناتجة من أنشطة التشغيل	٤٣١,٣٥٠	٢,٥٨٦,٥٣٩
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار		
التغير فى اذون خزانة من خلال الدخل الشامل	(٩٦٥,٧٠٥)	٥٠١,٢٠٢
متحصلات من فوائد دائنة	١,٩٦٨	١,٧٩٦
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(١٢٦,٥٧٧)	(١٠٩,٥٢٦)
متحصلات من بيع أصول	٣٦,٨٢٢	١,٠٤٢,٧٩٥
مدفوعات لشراء اصول غير ملموسة	(٢٠,٦٣١)	(٢٣,٢٠٧)
توزيعات ارباح محصلة	٦,٨١٥	٤,٨٨١
فوائد قروض قصيرة الاجل	(١١,١٥١)	-
التغير فى الاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	(٧٨٥,٧٠٨)	-
التغير فى الاستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة	(١٠٦,٠٠٠)	٢١٣,٥٢٢
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة الإستثمار	(١,٩٧٠,١٦٧)	١,٦٣١,٤٦٣
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة راس المال	-	٤,٥٠٠,٠٠٠
التغير فى القروض الأخرى	(٦٦٩,٩٩٧)	(٣١٨,٢٠٧)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل	(٦٦٩,٩٩٧)	٤,١٨١,٧٩٣
صافى الزيادة (النقص) فى النقدية وما فى حكمها خلال العام	(٢,٢٠٨,٨١٤)	٨,٣٩٩,٧٩٥
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول العام	١٤,٣٦٠,٩٣٦	٥,٩٦١,١٤١
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر العام	١٢,١٥٢,١٢٢	١٤,٣٦٠,٩٣٦
وتتمثل النقدية ومافى حكمها آخر العام فيما يلى:		
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧,٨٥٧,٤٤٧	٣,٥٤٥,٧٨٢
أرصدة لدى البنوك	١١,١٧٩,٠٩٩	١٠,٤٠٩,٣٨١
إذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٤,٤١٨,٢١٤	٧,٧٠٣,٨٠٩
أرصدة لدى البنوك المركزية فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى	(٧,٦٨٦,٨٦٨)	(٣,٤٢٤,٩١٢)
إذون خزانة إستحقاق أكثر من ٣ شهور	(٣,٦١٥,٧٧٠)	(٣,٨٧٣,١٢٤)
النقدية ومافى حكمها	١٢,١٥٢,١٢٢	١٤,٣٦٠,٩٣٦

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤١ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها.

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
جمال ابو سنة	حسين أحمد رفاعي	أكرم لبناوي

١-معلومات عامة

يقدم بنك التنمية الصناعية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والإستثمار فى جمهورية مصر العربية من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة القاهره وعدد ستة وعشرون فرعاً وبوظف عدد ٨٩٠ موظفاً فى تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى، وذلك بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨ بعد صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بشطب تسجيل بنك العمال المصرى من سجل البنوك لدى البنك المركزى المصرى إعتبارا من نهاية عمل يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ ودمجة ببنك التنمية الصناعية المصرى تحت مسمى بنك التنمية الصناعية والعمال المصرى. وبتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨ وافق البنك المركزي المصري علي تغيير إسم البنك الي بنك التنمية الصناعية اعتبارا من اول اكتوبر ٢٠١٨ ويقع المركز الرئيسى للبنك فى مدينة القاهرة. والبنك غير مدرج فى البورصة المصرية للأوراق المالية.

- تم اعداد القوائم المالية المجمعة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة التابعة ايجى ليس فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ويمتلك مصرفنا نسبة ٩٩,٩% من شركة ايجى ليس وفيما يلى عرض لبعض المعلومات عن الشركة التابعة لمجموعة بنك التنمية الصناعية

- شركة ايجى ليس

تأسست شركة تنمية للتأجير التمويلي – ايجي ليس " شركة مساهمة مصرية " شركة الصناعى للاستثمار ´شركة ذات مسئولية محدودة " (سابقاً) وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٣٩٠٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٩ وذلك بغرض:

تملك وإدارة العقارات خالية او مشغولة وتسويقها او مصانع او محال وادارتها وبيعها او تأجيرها او تقرير حق انتفاع عليها او بغير ذلك من طرق الاستغلال .

تملك وتقييم المنقولات بكافة أنواعها (المالية والمعنوية) وأياً كانت طبيعتها بما في ذلك الآلات والمعدات والأجهزة والمركبات والتصرف فيها بالبيع او بغير ذلك من وسائل .

التاجير التمويلي مع مراعاة ما ورد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ ومراعاة قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ .

مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لمزاولة هذه الأنشطة ، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمالاً شبيه بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج ، كما يجوز لها ان تندمج في الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري ، وتبدأ السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في اخر ديسمبر من كل عام ، فيما عدا الفترة الأولى والتي تبدأ من تاريخ التأسيس وتنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ .

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعى للاستثمار المنعقدة بتاريخ الخميس الموافق ٢٦ يناير ٢٠١٧ تم تغيير المادة رقم (١) من النظام الأساسي للشركة (اسم الشركة والشكل القانوني) ليصبح اسم الشركة شركة تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار – ايجي ليس وتم التأشير بذلك في السجل التجاري للشركة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٧ .

بموجب قرا الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٢ تم تغيير النظام الأساسي للشركة (اسم الشركة والشكل القانوني) ليتغير الشكل القانوني للشركة من شركات ذات مسئولية محدودة الى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وكذلك تغيير اسم الشركة لتصبح شركة تنمية للتأجير التمويلي ايجي ليس ش.م.م بدلاً من شركة تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار ايجي ليس ش.ذ.م.م. ، وقد تم التأشير في السجل التجاري بهذه التغييرات بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك بغرض ممارسة نشاط التأجير التمويلي طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم وذلك دون الاخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية ، بشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذا النشاط ، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة او تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمالاً شبيه بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج في الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون .

مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى ، وتبدأ السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهى في اخر ديسمبر من كل عام ، فيما عدا الفترة المالية الأولى والتي تبدأ من تاريخ التأسيس وتنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

(٢) ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الافصاح عن غير ذلك .

أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم الماليه للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وقد أصدر البنك هذة القوائم بناءا علي تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٣ مايو ٢٠٢٠ و التي تسمح للبنوك بإصدار قوائم ماليه سنوية . ويتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري الي معايير المحاسبة المصرية .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، ويتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الإضمحلال.

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولى رقم (٩)

المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية

تم التطبيق الرسمى للمعيار الدولي رقم ٩ إعتباراً من بداية عام ٢٠١٩، وتختلف متطلبات المعيار المذكور إختلافاً جوهريا عن معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الإعتراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الإلتزامات المالية، وفيمايلى ملخص للتغيرات الرئيسية فى السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والإلتزامات المالية:

تم تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالى:
- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

ويستند تصنيف المعيار الدولى للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى البنك والذى تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، وبالتالى تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٦) (الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، القروض والمديونيات ، الإستثمارات المالية المتاحة للبيع).
- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالى وبالتالى يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به.

يتم عرض التغير فى الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالى:
- التغير فى القيمة العادلة المتعلق بالتغير فى درجة التصنيف الإئتمانى يتم عرضة فى قائمة الدخل الشامل الأخر
- يتم عرض المبلغ المتبقى من التغير فى القيمة العادلة ضمن بند (صافى الدخل من الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر.

اضمحلال قيمة الأصول المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذج "الخسارة المحققة" الوارد بتعليمات البنك المركزى الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج "الخسارة الإئتمانية المُتوقعة". كما ينطبق نموذج الإضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية ولكن ليس على إستثمارات حقوق الملكية، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم الإعتراف بخسائر الإئتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه و بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للبنك لإضمحلال قيمة الأصول المالية هي كالتالي:

يطبق البنك منهجاً مكوناً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المُتوقعة من الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية إستناداً إلى التغير في جودة الإئتمان مقارنة بلحظة الإعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عندالإعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي أوالتي تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراف بخسائر إئتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً ويحتسب العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الإئتمان). خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات تعثر محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير ، وهي ليست حالات العجز في السداد المُتوقعة لفترة ١٢ شهراً ولكنها خسارة الإئتمان بأكمله وذلك على الأصول مرجحه بإحتمال أن تحدث الخسارة خلال فترة ١٢ شهراً التالية.

المرحلة الثانية : خسائر الإئتمان المُتوقعة على كامل عمر الأصل المتوقع – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة . يتم الإعتراف بخسارة إئتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر إحتساب العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول

خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التقصير الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان مع إعتبار إحتمال التعثر المتوقع على مدى الحياة كترجيح.

المرحلة الثالثة : خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع إضمحلال قيمة الإئتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على إنخفاض القيمة في تاريخ التقرير وفقاً للمؤشرات المُحددة في تعليمات البنك المركزي المصري. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة وتهمش العوائد علي الحسابات المدرجة في هذه المرحلة ويستمر البنك بالتهميش طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة .

ويقوم البنك بإستثناء ما يلى من إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

١-الودائع لدى البنوك إستحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالى.
٢- الحسابات الجارية لدى البنوك.
٣- الإرصدة لدى البنك المركزى بالعملة المحلية
٤-أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

زيادة جوهرية في مخاطر الإئتمان : Significant Increase in Credit Risk (SICR)

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد عند زيادة إحتمالات الإخفاق خلال العمر المُتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مُقارنة بإحتمالات الإخفاق خلال العمر المُتبقي عند الإعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة من البنك .

درجات مخاطر الإئتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الإئتمان بإستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الإنتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض ، تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر ، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر إئتمانية مختلفة.

انشاء هيكل أجال إحتمالية عدم الإنتظام

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتضع تقديرات لإحتمالية عدم الإنتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت ، يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الإنتظام والتغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي الرئيسية.

التغيرات في أهداف وسياسات البنك من إدارة المخاطر التالية :

١. قياس مخاطر الإئتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الإئتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب إستخدام النماذج نظرًا لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت ، يستتبع تقييم مخاطر الإئتمان من محفظة الأصول مزيدا من التقديرات لإحتمال حدوث عدم الإنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولإرتباطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة ، يقيس البنك مخاطر الإئتمان بإستخدام إحتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإفتراض عدم الإنتظام. وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الإئتمان المتوقعة.

٢. تبويب مخاطر الإئتمان

يستخدم البنك تبويبات مخاطر الإئتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لإحتمالية عدم إنتظام الأطراف المقابلة كل على حدى. يستخدم البنك نماذج تقييم داخلية مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة ، يتم معايرة درجات الإئتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الإنتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

ب - الشركات التابعة والشقيقة

ب- ١ الشركات التابعة

هى الشركات (بما فى ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities/SPEs) التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ، ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً علىها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال فى القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح فى قائمة الدخل عند إعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى، والقطاع الجغرافى يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل فى بيئة إقتصادية مختلفة.

د - ترجمة العملات الأجنبية

د– ١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك لأقرب ألف جنيه مصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د- ٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

* صافى دخل المتاجرة من خلال الأرباح أو الخسائر للأصول/ الإلتزامات بغرض المتاجرة.
* إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود .

-يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات فى التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة/ أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر) .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الإعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات فى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطى القيمة العادلة فى حقوق الملكية.

هـ - الأصول المالية

هـ /١-الإعتراف

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثمارتها عند الإعتراف الأولى.

هـ / ٢ - التبويب

الأداة المالية	طرق القياس وفقا لنموذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر	من خلال الأرباح او الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الإعتراف الأولى ولايتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

-عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم قياس الأصل المالى بالتكلفة المستهلكة إذا تم إستيفاء كلا الشرطين التاليين

-لم يكن قد تم تخصيصة بمعرفة إدارة البنك عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

-يحتفظ بالأصل المالى ضمن نموذج أعمال هدفة فقط هو الإحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى، فى تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط فى أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.

-يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الإعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم إستيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يحتفظ بالأصل المالى ضمن نموذج أعمال هدفة تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى أو ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالى ، فى تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط فى أصل الدين والعائد.
- عند الإعتراف الأولى بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام بإختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، ويكون هذا الإختيار لكل إستثمار على حدة.

-يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

-بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك عند الإعتراف الأولى، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه – أصلا ماليا على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالى بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص بشكل جوهرى التضارب الذى قد ينشأ فى القياس المحاسبى.

هـ / ٣ نموذج الأعمال

١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

أ) أدوات حقوق الملكية.

تسجل أدوات حقوق الملكية دائما بالقيمة العادلة ضمن إحدى البندين التاليين :

البند الأول : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الأرباح والخسائر وكذلك يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح التى تستحق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح والخسائر ولاتخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

البند الثاني : اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة فى قائمة الدخل الشامل الآخر وفى حالة التخلص من هذه الأدوات لا يتم ترحيل رصيد التغير فى القيم العادلة إلى الأرباح والخسائر وانما يتم تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية ويتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح التى تستحق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح أو الخسائر ولا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

ب) أدوات الدين / القروض والسلفيات.

تسجل أدوت الدين ضمن أحد البنود الثلاث التالية ووفق متطلبات المعيار(٩) :

البند الأول : أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة :

لا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وإنما تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة وتسجل الخسارة الإئتمانية المتوقعة التى يتم قياسها فى قائمة الأرباح أو الخسائر وفى حالة إرتفاع القيمة يتم رد الخسارة إلى حساب الأرباح أو الخسائر فى حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح أو الخسائر.

البند الثانى : أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل :

تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وكذلك لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة وفى حالة إنخفاض القيمة العادلة لأحد أدوات الدين عن تكلفتها تسجل الخسارة الإئتمانية المتوقعة فى قائمة الأرباح أو الخسائر بينما تسجل باقى التغيرات إن وجدت فى قائمة الدخل الشامل الأخر تحت بند التغير فى القيمة العادلة وعند وجود إرتفاع فى القيمة بعد تخفيض الأداة بخسائر الإئتمان يتم رد هذا الأرتفاع فى قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك فى حدود ماسبق تحميله فى الأرباح والخسائر خلال فترات مالية سابقة وأية زيادة أخرى تم الإعتراف بها فى قائمة الدخل الشامل الأخر وعند التخلص من هذه الأدوات يتم ترحيل الرصيد المتراكم بفروق التغير فى القيمة العادلة المسجل فى الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات فى قائمة الأرباح أو الخسائر.

البند الثالث : أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة ولاتخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر ويتم قيد العائد المحقق علي هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) وبما يعكس إستراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	الهدف من نموذج الأعمال هو الإحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة فى أصل مبلغ الإستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضى إستثنائى بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة فى المعيار المتمثلة فى وجود تدهور فى القدرة الإئتمانية لمصدر الإداة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	نماذج أعمال أخري تتضمن (المتاجرة -إدارة الأصول المالية علي أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	هدف نموذج الأعمال ليس الإحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضى بالنسبة لهدف النموذج. إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافيا للتضارب فى القياس المحاسبى. شروط تبويب الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتعين توافر كافة الشروط التالية فى الأصول المالية التى يمكن للبنك تبويبها عند الأقتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. -ان تكون مسجلة فى بورصة الاوراق المالية محلية او اجنبية. -ان يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة اشهر السابقة على تاريخ الاقتناء

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التى يتم الإحتفاظ بالأصل المالى فيها بإعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التى يتم أخذها فى الإعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال مايلى:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات فى الواقع العملى، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والإحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ إستحقاق الأصول المالية مع تواريخ إستحقاق الإلتزامات التى تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- المخاطر التى تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما فى ذلك طبيعه الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة أدارة هذه المخاطر.
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع فى الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات ، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ فى الإعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التى يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التى يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معا.
- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد.
- لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلى للأداة المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالى عند الإعتراف الأولى. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلى خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.
- ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل فى دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ فى إعتباره الشروط التعاقدية للأداة ، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالى يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط، ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك فى إعتباره مايلى:

- الأحداث المحتملة التى قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد ، الآجال ، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التى قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينه.
- الخصائص التى قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).
- لايقوم البنك بإعادة التبويب بين مجموعات الأصول المالية إلاعندما فقط يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادراً أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية أو عند تدهور فى القدرة الإئتمانية لأحد أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.

وقد تم اتباع طريقتى التدفقات النقديه المخصومه وطريقة المضاعفات فى تحديد القيمه العادله للأداه الماليه

و- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والإلتزامات المالية إذا كان هناك حق قانونى قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ، أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام فى أن واحد.

ز- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وطريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ فى الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية (وليس المتوقعة) وتتضمن طريقة الحساب كافة الإتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءا من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى وذلك وفقا لما يلى:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الأقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدى أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقا وفقا لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العميل فى الانتظام يتم أدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذى لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

ح - ايرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالإتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقا لما ورد ببند (٢-ز) بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءا مكملا للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلى.

ويتم تأجيل أتعاب الأرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض، وفى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الأرتباط.

ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الأعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو أقتناء أو بيع المنشأت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية،ويتم الأعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة، ويتم الأعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التى يتم آداء الخدمة فيها.

ط- ايرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق فى تحصيلها.

ي- إضمحلال الأصول المالية

ي/١-يتم تصنيف الأصول المالية فى تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل.

تصنيف أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي .

- يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية الى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية

تصنيف الاداة المالية	المعايير الكمية	المعايير النوعية
المرحلة الأولى : أدوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد عليها متأخرات أو تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	• جميع الادوات المالية التى تدخل فى نطاق المخاطر المقبولة وهى كل ما لا يدرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة
المرحلة الثانية : أدوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان	تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	• تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض (اعادة الجدولة) • متأخرات سابقة من ٣١ يوم حتى اقل من ٩٠ يوم خلال فترات سابقة وعدم الانتظام بعدها لمدة ٣ اشهر متصلة .
المرحلة الثالثة : أدوات مالية مضمحلة	عندما يتأخر المقترض ٩٠ يوما فأكثر عن سداد اقساطه التعاقدية	• وفاة المقترض . • قيام البنك باعدام جزء من الالتزامات المترتبة على المدين

تصنيف أدوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهيةالصغر .

- يقوم البنك بتصنيف داخل مجموعة منتج المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية :

تصنيف الاداة المالية	المعايير الكمية	المعايير النوعية
المرحلة الأولى : أدوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات أو تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	• جميع الادوات المالية التى تدخل فى نطاق المخاطر المقبولة وهى كل ما لا يدرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة
المرحلة الثانية : أدوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية فى المخاطر الائتمانيه	**للمؤسسات والمشروعات متناهية الصغر** تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية . الشركات الصغيرة والمتوسطة والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة تاخير من ٣١ يوم حتى اقل من ١٨٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية	فى حالة ظهور مؤشر او اكثر من المؤشرات التالية • تصنيف المخاطر الائتمانية للعميل يقع فى نطاق مخاطر تحتاج لعناية خاصة (Watch List) • الحاجة الى اعادة هيكلة التزامات العميل بسبب ضعف القدرة على السداد او تراجع التدفقات النقدية او تعديل الشروط التعاقدية مع العميل • الغاء البنك احد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض • توافر معلومات للبنك عن وجود مستحقات على العميل او ارتفاع مخاطرة الائتمانية لدى البنك اولدى اى طرف دائن اخر تؤثر على قدرتة على السداد • التغيرات السلبية الفعلية او المتوقعة فى النشلط التشغيلى للعميل مثل انخفاض الايرادات والتى تؤثر جوهريا فى قدرة المقترض على السداد • تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض • متاخرات سابقة متغيرة خلال ال ١٢ شهر السابقة • التغيرات السلبية الفعلية او المتوقعة فى بيئة الاعمال وفى الظروف المالية والاقتصادية التى من المتوقع ان تؤثر سلبا على قدرة المقترض على تسديد التزاماتة • التغيرات الجوهرية فى شروط التسهيلات الائتمانية / اداة مثل تشديد الشروط زيادة الضمانات والكفالات وذلك بسبب الزيادة فى مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية / الاداة منذ الاعتراف الاولى
المرحلة الثالثة : أدوات مالية مصمحلة	**المؤسسات والمشروعات متناهية الصغير** عندما يتاخر المقترض ٩٠ يوما فاكثر عن سداد اقساطة التعاقدية فى حالة قروض المؤسسات والشركات متناهية الصغر **الشركات الصغيرة والمتوسطة والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة** عندما يتاخر المقترض ١٨٠ يوم فاكثر عن سداد التزاماتة التعاقدية	فى حالة ظهور مؤشر او اكثر من المؤشرات التالية • وفاة او عجز المقترض • تعثر المقترض ماليا • الشروع فى جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض • عدم الالتزام بالتعهدات المالية • اختفاء السوق النشط للاصل المالى او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية • وجود مؤشرات واضحة تدل على اقتراب حدث افلاس العميل • منح المقترضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح فى الظروف العادية • اذا تم شراء اصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة • قيام البنك باعدام جزء من الالتزامات المترتبه على المدين

الايضاحات المتممة للقوائم المالية **بالالف جنية مصرى**

طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الواردة بالمنشور المؤرخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ بشان الاستثناء المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ وكذا الكتاب الدورى المؤرخ ١٤ يونيو ٢٠٢٣ بشان مد العمل بهذا الاستثناء حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤ يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة فى حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية فى حالة وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقا للتعليمات الحالية

وطبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الواردة بالمنشور المؤرخ ١ يوليو ٢٠٢٤ بشان الالغاء التدريجى لاستثناء الخاص بادراج العملاء من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن المرحلة الثالثة خلال فترة ١٨ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بحيث يتم اجراء تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة فى حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء على النحو التالى :-

- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤
- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٥٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية يونيو ٢٠٢٥
- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٢٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥
- **الامر الذى سينتج عنة ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة عند وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ٩٠ يوم متصلة اعتبارا من يناير ٢٠٢٦ .**

قواعد تصنيف الأدوات المالية :

المرحلة الأولى :

جميع الأدوات المالية التى تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهى كل ما لا يندرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة.

المرحلة الثانية :

- **التعريف :**

– الأدوات المالية التي تتسم بحدوث زيادة جوهرية في خطر الائتمان من تاريخ نشأة الأصل .

– الأصول التي صنفت عند نشأتها في المرحلة الثانية .

- **المعايير الكمية :**

– **المتناهية الصغر :** أكثر من ٣٠ يوم متأخرات وحتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .

– **المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات :** أكثر من ٣٠ يوماً متأخرات وحتى أقل من ١٨٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .

المرحلة الثالثة :

- **التعريف :**

أدوات مالية مضمحلة .

- **المعايير الكمية :**

– **المشروعات الصغيرة والمتوسطة :** تأخير ١٨٠ يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية (وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزى حتى يونيو ٢٠٢٤) .

– **المشروعات المتناهية الصغر والمؤسسات :** تأخير ٩٠ يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .

الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL) =

إحتمالية التعثر PD% × القروض والتسهيلات الإئتمانية عند التعثر EAD × معدل الخسارة عند التعثر LGD%

ونعرض فيما يلى المفاهيم الخاصة بإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)

إحتمالية التعثر (PD%)

يتم تحديد معدل التعثر (PD%) على أساس معدل التعثر التاريخى على مدار من ٣ : ٥ سنوات سابقة بالمعلومات المستقبلية لمؤشرات الإقتصاد الكلية لمدة ١٢ شهر المستقبلية وذلك (بالنسبة للمرحلة الأولى) ولكامل عمر الأصل وذلك (بالنسبة للمرحلة الثانية والثالثة).

يتم الحصول على مؤشرات الإقتصاد الكلية من البيانات الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزى المصرى أو وكالات التصنيف الدولية أو الجهات الدولية مثل البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى.

يتم قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها أى مبالغ أخرى يتوقع البنك إستردادها.

يتم إدراج الأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك غير المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

القروض والتسهيلات الإئتمانية وأدوات الدين عند التعثر (EAD) :

تم حساب القيمة عند التعثر على النحو التالى :

- الأرصدة المباشرة القائمة فى تاريخ المركز المالى.
- أدوات الدين وأرصدة لدى البنك المركزى بالعملة الأجنبية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة.
- التسهيلات والإلتزامات غير مباشرة × معامل التحويل الإئتمانى.
- الجزء الغير المستخدم من القروض والتسهيلات الإئتمانية حيث يؤخذ فى الإعتبار المبالغ التى قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلا (لا يعتد بحق البنك فى إلغاء العقود دون الرجوع للعميل).

معدل الخسارة عند التعثر = (١- معدل الإسترداد) × (LGD%):

معدل الإسترداد = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للقروض والتسهيلات والضمانات

القروض والتسهيلات الإئتمانية / أدوات الدين

المرحلة الأولى تم الإعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما فى حكمها التى يمكن تحويلها الى نقدية بسهولة فى مدى زمنى قصير.

المرحلة الثانية والثالثة تم الإعتداد فقط بأنواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة من البنك المركزى المصرى فى ٦ يونيو ٢٠٠٦ بشأن أسس تقييم الجدارة الإئتمانية للعملاء وتكوين المخصصات طبقا لما ورد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD%) للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك فى مصر والخارج والأرصدة لدى البنك المركزى بالعملات الأجنبية وإذون وسندات الخزانة بالعملة الأجنبية يتم تطبيق معدل (LGD%٤٥) على الأقل .

ي/٢- الزيادة الجوهرية فى مخاطر الإئتمان :

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية فى خطر الإئتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلى من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية :

عند زيادة إحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى للأداة من تاريخ المركز المالى مقارنة إحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الإعتراف الأولى وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

المعايير النوعية:

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال الثلاث أشهر السابقة.
- تغيرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان المقترض على قائمة المتابعة أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الإئتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الإقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات إقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب إرتفاع المخاطر الإئتمانية للمقترض

ي/٣ - الترقى بين المراحل

الترقى من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى

لا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالى والعوائد وبعد مرور فترة ثلاثة شهور من السداد.

الترقى من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية

لا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية :

- إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية
- سداد ٢٥ % من أرصدة الأصل المالى المستحقة بما فى ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة والإنتظام لمدة سنة فى السداد على الأقل .

ك - الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالى لاتشمل الأصول العقارية التى يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التى آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ل - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلي في قائمة الدخل عند تكبدها ، ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة ، وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلي نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلي الزيادة أو التوسع في آداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلي تكلفة البرامج الأصلية .

يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل علي مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن خمس سنوات.

م- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب، وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الإضمحلال، وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلا مستقلا، حسبما يكون ملائما، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها، ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

مبانى وإنشاءات	٥٠ سنة
نظم آلية متكاملة	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة ومعدات	٨ سنوات
تجهيزات وتركيبات	١٠ سنوات
أثاث مكتبى وخزائن	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى تاريخ كل ميزانية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التى يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.

وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

س - التأجير التمويلي

يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاثبات والقياس والعرض والافصاح عن عقود الايجار . والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات . توفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمى القوائم المالية لتقييم أثر عقود الايجار على المركز المالي والاداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة .

عند نشاة العقد يتم تقييم ا اذا كان العقد عقد ايجار أو ينطوي على عقد ايجار . ويكون العقد عقد ايجار أو ينطوي على عقد ايجار اذا كان العقد يحول الحق فى استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل .

ويتم تحديد مدة عقد الايجار باعتبارها الفترة غير القابلة للالغاء فى عقد الايجار جنباً الى جنب مع كل من :

أ - الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الايجار اذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار.

ب – الفترات المشمولة بخيار انهاء عقد الايجار اذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار.

-عقود الايجار التى تكون الشركة فيها مؤجر .

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد ايجار اما على أنه ايجار تشغيلي أو عقد ايجار تمويلى ، ويصنف عقد الايجار على انه عقد ايجار تمويلي اذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الاصل محل العقد وبخلاف ذلك يصنف العقد على انه عقد ايجار تشغيلي ويعتمد اعتبار عقد الايجار عقد ايجار تمويلي ما يلي : -

- يحول عقد التأجير ملكية الاصل محل العقد المستأجر فى نهاية مدة عقد التأجير .
- كان للمستأجر الخيار لشراء الاصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة فى التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول فى تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستتم ممارسته .
- تغطي مدة عقد التأجير الجزء الاكبر من العمر الاقتصادي للاصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية .
- تبلغ القيمة الحالية لدفعات الايجار ، فى تاريخ نشأة عقد التأجير ، على الاقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للاصل محل العقد .
- يعد الاصل محل العقد ذو طبيعة متخصصه الى حد ان المستأجر فقط هو ما يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة .

عقود التأجير الشغيلية

الاعتراف والقياس

يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على انها دخل اما بطريقة القسط الثابت او اساس منتظم اخر . ويجب على المؤجر تطبيق اساس منتظم اخر اذا كان ذلك الاساس اكثر تعبيراً عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الاصل محل العقد .

معاملات البيع واعادة الاستئجار

اذا قام البائع للمستأجر (بتحويل اصل لمنشأة اخرى) الى المشترى المؤجر (واعادة استئجار هذا الاصل مرة اخرى من المشترى المؤجر ، فيجب على كل من البائع والمستأجروالمشترى المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي : -

تقييم ما اذا كانت عملية تحويل الاصول هى عملية بيع

يجب على الشركة تطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد مدى يتم استيفاء التزام الاداء فى معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) " الايرادات من العقود مع العملاء " لتحديد ما اذا كان تحويل الاصل يتم المحاسبة عنه على انه عملية بيع لهذا الاصل .

تحويل الاصل يمثل عملية بيع

اذا استوفت عملية تحويل الاصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة فى معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على انها عملية بيع للاصل :

أ – يجب على البائع المستأجر قياس اصل " حق الانتفاع " فالناتج من اعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للاصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الابقاء عليه بواسطة البائع المستأجر . وبناءاً عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ اى ربح او خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشترى .

ب – يجب على المشترى المؤجر المحاسبة عن شراء اصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه ، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر فى هذا المعيار .

اذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الاصل لا تساوي القيمة العادلة للاصل ، او اذا كانت دفعات الايجار ليست وفقاً لاسعار السوق ، فيجب على المنشأة اجراء التعديلات الاتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة : -

أ – يجب المحاسبة عن اى نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الايجار .

ب – يجب المحاسبة عن اى زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل اضافي مقدم بواسطة المشترى المؤجر للبائع المستأجر .

ج – يجب على المنشأة قياس اى تعديل يحتمل طلبه على اساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي

د – الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للاصل .

هـ - الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الايجار بأسعار السوق .

تحويل الاصول ليس عملية بيع

اذا لم يستوفي تحويل الاصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) " الايرادات من العقود مع العملاء " للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للاصل :

أ – يجب على البائع المستأجر الاستمرار فى الاعتراف بالاصل المحول ، ويجب عليه الاعتراف بالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الادوات المالية " .

ب – لا يجوز للمشترى المؤجر الاعتراف بالاصل المحول ويجب عليه الاعتراف بأصل مالى يساوى متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الاصل المالى بتطبيق المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الادوات المالية " .

عقود الايجار التى تكون الشركة فيها مستأجر

يتم فى تاريخ بداية عقد الايجار اثبات اصل "حق الانتفاع " والتزام عقد الايجار ، الا انه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الايجار قصيرة الاجل أو عقود الايجار التى يكون فيها الاصل محل العقد ذا قيمة منخفضة ، وفى هذه الحالة يتم اثبات دفعات الايجار المرتبطة بتلك الايجارات باعتبارها مصروفاً اما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الايجار او اساس منتظم اخر ويتم تطبيق اساس منتظم اخر اذا كان ذلك الاساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة للمستأجر .

ع - حق الانتفاع

القياس الاولى لاصل " حق الانتفاع " :

تتكون تكلفة اصل " حق الانتفاع " من :

• مبلغ القياس الاولى الالتزام عقد الايجار ، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ . ويتم خصم دفعات الايجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى فى عقد الايجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة . واذا لم يكن فى الامكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الاضافي للمستأجر .

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

بالالف جنية مصرى

• اى دفعات عقد ايجار تمت فى او قبل تاريخ بداية عقد الايجار ناقصاً اى حوافز ايجار مستلمة .

• اى تكاليف مباشرة اولية متكبدة بواسطة المستأجر.

• تقدير للتكاليف التى سيتكبدها المستأجر فى تفكيك وازالة الاصل محل العقد ، واعادة الموقع الذي يوجد فيه الاصل الى الحالة الاصلية او اعادة الاصل نفسة الى الحالة المطلوبة وفقاً لاحكام وشروط عقد الايجار ، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لانتاج المخزون ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء فى تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الاصل محل العقد خلال فترة معينة .

القياس اللاحق لاصل " حق الانتفاع "

بعد تاريخ بداية عقد الايجار يتم قياس اصل " حق الانتفاع " بيتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس اصل حق الانتفاع بالتكلفة

• مطروحاً منها اى مجمع استهلاك واى مجمع خسائر هبوط فى القيمة .

• ومعدلة باى اعادة قياس الالتزام عقد الايجار.

القياس الاولى الالتزام عقد الايجار

يتم فى تاريخ بداية عقد الايجار قياس التزام بالقيمة الحالية بدفعات الايجار غير المدفوعة فى ذلك التاريخ ويتم خصم دفعات الايجار باستخدام ايجار معدل الفائدة الضمنى فى عقد الايجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة واذا لم يكن فى الامكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب ان يستخدم معدل الاقتراض الاضافي للشركة كمستأجر

القياس اللاحق لالتزام عقد الايجار

بعد تاريخ بداية عقد الايجار ، يتم ما يلى : -

• زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الايجار.

• تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الايجار.

• اعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس اى اعادة تقييم تعديلات لعقد الايجار او ليعكس دفعات الايجار الثابتة فى جوهرها المعدلة .

• يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار فى قائمة المركز المالى بشكل منفصل عن الاصول والالتزامات الاخرى .

• تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الايجار على اية ترتيبات لنقل الملكية فى نهاية فترة الايجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوى على مكون ايجارى مع مكون ايجارى او غير ايجارى واحد أو اكثر (ان وجد) فانه يتم تخصيص العوض فى العقد لكل مكون ايجارى على اساس السعر التناسبى المستقل للمكون الايجارى والسعر المستقل الاجمالى للمكونات غير الايجارية وكوسيلة عملية وفى نطاق ما يسمح به المعيار يمكن للشركة كمستأجر ان تختار حسب فئة الاصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الايجارية عن المكونات الايجارية ومن ثم المحاسبة عن كل مكون ايجارى وأى مكونات غير ايجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً ايجارياً واحداً.

ن - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد – بإستثناء الشهرة – ويتم إختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التى يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التى وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

س - النقدية وما فى حكميا

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الإلزامى، والأرصدة لدى البنوك، وإذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ع – التزامات مزايا ما بعد الخدمة

يمنح بنك التنمية الصناعية للعاملين بعض المزايا بعد انتهاء فترة الخدمة وتعتبر هذة المزايا من المزايا المحددة التى يتم تحميلها على المصروفات على مدار سنوات خدمة العامل والاعتراف بها ضمن الالتزامات وفقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠١٩ وقواعد البنك المركزى الصادرة فى ديسمبر ٢٠٠٨ . وتحسب الالتزامات الناشئة عن نظم المزايا المحددة التى اكتسبها العاملين فى نهاية السنة المالية على اساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه بمعرفة خبير اكتوارى باستخدام طريقة الوحدة الاضافية المقدرة projected unit credit method ويتم تحديد القيمة الحالية للالتزام وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية او سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات اجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبا . وتتمثل هذة المزايا فيما يلى :-

- مكافأة نهاية الخدمة : وهى مكافاة تمنح للعامل تكريما لدوره فى خدمة البنك وهى لمن انتهت خدمته من العاملين فى البنك بالتقاعد نهائيا وتصرف وفقا لقواعد منظمة لذلك .

- تحمل البنك لتكاليف الرعاية الطبيه للعاملين المتقاعدين وتستحق هذة المزايا بشرط بقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد ادنى من فترة الخدمة .

و - المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام.

وعندما يكون هناك إلتزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية بالأخذ فى الإعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات. ويتم الإعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التى إنتفى الغرض منها كلها أو جزئها ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ف - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة. ويتم الإعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التى يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الإعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقا للأسس المحاسبية وقيمتها طبقا للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك إحتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ص - الاقتراض

يتم الإعتراف بالقروض التى يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض، ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة . ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلى.

ويتم تحديد القيمة العادلة للجزء الذى يمثل إلتزاماً بالنسبة للسندات القابلة للتحويل إلى أسهم باستخدام سعر العائد المعادل بالسوق للسندات غير القابلة للتحويل ، ويتم الإعتراف بهذا الإلتزام بطريقة التكلفة المستهلكة حتى يتم تحويل أو إستحقاق السندات ، ويتم تحميل باقى المتحصلات على خيار التحويل الذى يتم أدراجة ضمن حقوق الملكية بالصافي بعد خصم تأثير ضرائب الدخل.

ق - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ك – ارقام المقارنة

يعاد تبويب ارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات فى العرض المستخدم فى السنة الحالية

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معا، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الأثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الإئتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول، ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الإئتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الإئتمان

يتعرض البنك لخطر الإئتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته. ويعد خطر الإئتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر، ويتمثل خطر الإئتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الإئتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الإئتمان لدى فريق إدارة خطر الإئتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ قياس خطر الإئتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الإئتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب إستخدام النماذج نظرًا لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت، يستتبع تقييم مخاطر الإئتمان من محفظة الأصول مزيدا من التقديرات لإحتمال حدوث عدم الإنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولإرتباطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة، يقيس البنك مخاطر الإئتمان بإستخدام إحتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإفتراض عدم الإنتظام ، وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الإئتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) .

أدوات الدين وإذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والإذون، يقوم البنك بإستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الإئتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان، ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والإذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفى نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/ ٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الإئتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول ، ويقوم بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة وذلك بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

و يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسبا.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

-الرهن العقاري

-رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

-رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالبا ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الإئتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وإذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الإرتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسى من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان فى التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب، وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الإئتمان المتعلق بالقروض، وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التى يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الإعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوى إجمالى الإرتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الإئتمان الناتج عن إرتباطات منح الإئتمان، إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع يقل عن الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة، ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بإرتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الأجل.

أ/ ٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات (قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

يتم تصنيف الأصل المالى غير المضمحل عند الإعتراف الأوّلى فى المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الإئتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك، فى حالة وجود زيادة جوهرية فى خطر الإئتمان منذ الإعتراف الأوّلى يتم نقل الأصل المالى الى المرحلة الثانية ولا يتم إعتبار الأصل المالى مضمحل فى هذه المرحلة (خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة فى ظل عدم إضمحلال قيمة الإئتمان).

فى حالة وجود مؤشرات عن إضمحلال قيمة الأصل المالى فيتم نقله إلى المرحلة الثالثة، ويستند البنك إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى :-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية
- إضمحلال قيمة الضمان

ويعتبر مخصص الخسائر الأئتمانيه المتوقعه فى قائمة المركز المالى مستمداً من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص من آخر درجتين فى التصنيف

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة الاولى	%٨٢	%٥
المرحلة الثانية	%٤	%١٤
المرحلة الثالثة	%١٤	%٨١
	%١٠٠	%١٠٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
المرحلة الاولى	% ٧١	٪٦,٩
المرحلة الثانية	%١١	٪٨,٨
المرحلة الثالثة	%١٨	٪٨٤,٣
	%١٠٠	٪١٠٠

أ/ ٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان. على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصرى، وفي حالة زيادة المخصصات المحسوبة وفقا لاسس الجدارة الائتمانية عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ يكون بالزيادة احتياطي المخاطر البنكية العام (بعد تكوين الاحتياطي القانوني) من توزيع صافي الربح ويدرج في حقوق الملكية وفي حالة عدم كفاية صافي الربح يكون هذا الاحتياطي من الارباح المحتجزة .

اما في حالة زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ عن المخصصات المحسوبة وفقا لاسس الجدارة الائتمانية يتم رد الزيادة الي الأرباح المحتجزة في حدود ماسبق تكوينه بحساب احتياطي المخاطر البنكية العام .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب %	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	٢	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	٢	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديا	٣	٣	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/-٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان فى الميزانية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ارصدة لدى البنك المركزى (بالصافى)	٧,٦٨٦,٨٦٨	٣,٤٢٤,٩١٣
ارصدة لدى البنوك (بالصافى)	١١,١٧٧,٤٨٧	١٠,٤٢٨,٤١٧
اذون خزانة و سندات (بالصافى)	٥,٥١٧,٦٩٦	٧,٨٩٦,١٨٩
قروض وتسهيلات للعملاء		
افراد		
حسابات جاريه مدينه	٣,٨٣٨,٦٣٨	٣,٧١٦,٣٧٢
مؤسسات		
حسابات جارية مدينة	١١,٦٢٣,٩٥٨	٨,٠٠٦,٨٨٣
قروض مباشرة	٤,٩٣٠,٨٦٨	٤,٠٧١,٥٢١
قروض مشتركة	٦,٣٥١,٤٤٢	٣,١٣٢,٦٥٧
استثمارات مالية	٨٠٠,٤٤٤	٤٥٨,٠٠٩
اجمالى القروض والتسهيلات للعملاء والبنود المعرضه للخطر	٥١,٩٢٧,٤٠١	٤١,١٣٤,٩٦١
صافي اعتمادات مستندية	٨٨,٧٢٣	٤٣,٦٩٩
صافي خطابات ضمان	٢,٧٥٣,٩٩٦	٢,١١٨,٩٩٤
ارتباطات القروض والضمانات	١,٠٠٣,٢٨٧	٥١٤,٨٣٥
الإجمالي	٣,٨٤٦,٠٠٦	٢,٦٧٧,٥٢٨

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات قائمة . بالنسبة لبنود الميزانية، تعتمد المبالغ المدرجة على صافى القيمة الدفترية التي تم عرضها في القوائم المالية .
- وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن ٥٢% من الحد الأقصى المعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٤٢% فى فترة المقارنة بينما تمثل الإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارت ماليه من خلال الدخل الشامل الآخر ١١ % فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٢٢% فى فترة المقارنة
- وتثق الإدارة في قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:
- ٨٦% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٨٢% فى فترة المقارنة .
- ٨٢% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٧٠,٧% فى فترة المقارنة .
- ١٠٠% فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ١٠٠% فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من الإستثمارات فى أدوات دين تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية .

أ/٦ قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٢١,٨٦٩,١٥٤	١٣,٣٧٤,٣٧٤
متأخرات ليست محل اضمحلال	١,١٦٨,٧٤٦	٢,١٨٦,٦٠٤
محل اضمحلال	٣,٧٠٧,٠٠٦	٣,٣٦٦,٤٥٦
الإجمالي	٢٦,٧٤٤,٩٠٦	١٨,٩٢٧,٤٣٤
يخصم:		
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣,٥٢١,٨٤٠)	(١,٩٧٠,٢٩٥)
عوائد مجنبة	(٦٠,٣١٨)	(٥٦,٣٨٦)
الصافي	٢٣,١٦٢,٧٤٨	١٦,٩٠٠,٧٥٣

بلغ إجمالى عبء مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة ٣,٥٢١,٨٤٠ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ . مقابل ١,٩٧٠,٢٩٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

اجمالى الارصدة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى العمر المضمحل ائتمانيا	الاجمالى
الافراد	٣,٤٥٣,٤٣٤	٢١٠,٤٩٦	١٧٤,٧٠٩	٣,٨٣٨,٦٣٩
المؤسسات	١٨,٤١٥,٧١٩	٩٥٨,٢٥٢	٣,٥٣٢,٢٩٧	٢٢,٩٠٦,٢٦٨
الاجمالى	٢١,٨٦٩,١٥٣	١,١٦٨,٧٤٨	٣,٧٠٧,٠٠٦	٢٦,٧٤٤,٩٠٧

مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات مقسمة بالمراحل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ : الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ :الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٣ : الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
الافراد	٨,٦٣٠	٢٤,٧٧٤	١٢١,٥٦٥	١٥٤,٩٦٩
المؤسسات	١٦٠,١٦٢	٤٧٩,٢٠٥	٢,٧٢٧,٥٠٤	٣,٣٦٦,٨٧١
الاجمالى	١٦٨,٧٩٢	٥٠٣,٩٧٩	٢,٨٤٩,٠٦٩	٣,٥٢١,٨٤٠

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة طبقا للتقييم الداخلى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ افراد	المرحلة ١ : الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ :الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٣ : الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	٨,٦٣٠	-	-	٨,٦٣٠
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	٢٤,٧٧٤		٢٤,٧٧٤
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-		١٢١,٥٦٤	١٢١,٥٦٤
الإجمالي	٨,٦٣٠	٢٤,٧٧٤	١٢١,٥٦٤	١٥٤,٩٦٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مؤسسات	المرحلة ١ : الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ :الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٣ : الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	١٢٩,٥١٣	-	-	١٢٩,٥١٣
متابعه عادية ٦	٣٠,٦٤٩	٢٣٧,٢١٢	-	٢٦٧,٨٦١
المتابعة الخاصة ٧	-	٢٤١,٩٩٣	-	٢٤١,٩٩٣
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	٢,٧٢٧,٥٠٥	٢,٧٢٧,٥٠٥
الإجمالي	١٦٠,١٦٢	٤٧٩,٢٠٥	٢,٧٢٧,٥٠٥	٣,٣٦٦,٨٧٢

بالالف جنية مصرى

اجمالى ارصدة القروض طبقا للتصنيف الداخلى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ افراد	المرحلة ١ : الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ :الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٣ : الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	٣,٤٥٣,٤٣٤	-	-	٣,٤٥٣,٤٣٤
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	٢١٠,٤٩٦	-	٢١٠,٤٩٦
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	١٧٤,٧٠٨	١٧٤,٧٠٨
الإجمالى	٣,٤٥٣,٤٣٤	٢١٠,٤٩٦	١٧٤,٧٠٨	٣,٨٣٨,٦٣٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مؤسسات	المرحلة ١ : الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ :الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ٣ : الخسائر الائتمانية المتوقعةعلى مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	١٦,٨٠٢,٩١٢	-	-	١٦,٨٠٢,٩١٢
متابعه عادية ٦	١,٦١٢,٨٠٧	٤٧٤,٤٢٤	-	٢,٠٨٧,٢٣١
المتابعة الخاصة ٧	-	٤٨٣,٨٢٨	-	٤٨٣,٨٢٨
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	٣,٥٣٢,٢٩٧	٣,٥٣٢,٢٩٧
الإجمالى	١٨,٤١٥,٧١٩	٩٥٨,٢٥٢	٣,٥٣٢,٢٩٧	٢٢,٩٠٦,٢٦٨

يوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الاصول المالية

ارصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	١١,١٧٩,٥٣٧	-	-	١١,١٧٩,٥٣٧
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	-	-	-
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	-	-
الاجمالى	١١,١٧٩,٥٣٧	-	-	١١,١٧٩,٥٣٧
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٢,٠٥٠)	-	-	(٢,٠٥٠)
الصافى	١١,١٧٧,٤٨٧	-	-	١١,١٧٧,٤٨٧

قروض وتسهيلات للافراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	٣,٤٥٣,٤٣٥	-	-	٣,٤٥٣,٤٣٥
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	٢١٠,٤٩٦	-	٢١٠,٤٩٦
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	١٧٤,٧٠٨	١٧٤,٧٠٨
الاجمالى	٣,٤٥٣,٤٣٥	٢١٠,٤٩٦	١٧٤,٧٠٨	٣,٨٣٨,٦٣٩
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٨,٦٣٠)	(٢٤,٧٧٤)	(١٢١,٥٦٤)	(١٥٤,٩٦٨)
الصافى	٣,٤٤٤,٨٠٥	١٨٥,٧٢٢	٥٣,١٤٤	٣,٦٨٣,٦٧١

قروض وتسهيلات للمؤسسات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	١٦,٨٠٢,٩١٢	-	-	١٦,٨٠٢,٩١٢
متابعه عادية ٦	١,٦١٢,٨٠٧	٤٧٤,٤٢٤	-	٢,٠٨٧,٢٣١
المتابعة الخاصة ٧	-	٤٨٣,٨٢٨	-	٤٨٣,٨٢٨
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	٣,٥٣٢,٢٩٧	٣,٥٣٢,٢٩٧
الاجمالى	١٨,٤١٥,٧١٩	٩٥٨,٢٥٢	٣,٥٣٢,٢٩٧	٢٢,٩٠٦,٢٦٨
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٦٠,١٦٢)	(٤٧٩,٢٠٥)	(٢,٧٢٧,٥٠٥)	(٣,٣٦٦,٨٧٢)
الصافى	١٨,٢٥٥,٥٥٧	٤٧٩,٠٤٧	٨٠٤,٧٩٢	١٩,٥٣٩,٣٩٦

اصول مالية بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
ديون جيدة ١-٥	١,٦٠٨,١٧١	-	-	١,٦٠٨,١٧١
متابعه عادية ٦	-	-	-	-
المتابعة الخاصة ٧	-	-	-	-
ديون غير منتظمة ٨ -١٠	-	-	-	-
الاجمالى	١,٦٠٨,١٧١	-	-	١,٦٠٨,١٧١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥,٦٠١)	-	-	(٥,٦٠١)
الصافى	١,٦٠٢,٥٧٠	-	-	١,٦٠٢,٥٧٠

يوضح الجدول التالى التغييرات فى الخسائر الائتمانية المتوقعة بين بداية السنة ونهاية السنة نتيجة هذه العوامل:

ارصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
مخصص خسائر الائتمان في١ يناير ٢٠٢٤	٢,٦٧٥	-	-	٢,٦٧٥
رد او عبء أصول مالية جديدة مشتراه	(٢,٣٥٢)	-	-	(٢,٣٥٢)
فروق تقييم	١,٧٢٧	-	-	١,٧٢٧
الرصيد اخر العام	٢,٠٥٠	-	-	٢,٠٥٠

قروض وتسهيلات للمؤسسات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١يناير٢٠٢٤	١٥٨,٨٩٢	١٥٦,٦٧٢	١,٥٥١,٢٤٨	١,٨٦٦,٨١٢
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	١,٢٧٠	٣٢٢,٥٣٣	١,٣٠٧,٥٣١	١,٦٣١,٣٣٤
متحصلات من ديون سبق اعدامها			١,٠٨١	١,٠٨١
محول من الأرصدة الدائنة			٤٠٩	٤٠٩
الإعدامات			(٢٩٢,٩٨٨)	(٢٩٢,٩٨٨)
فروق تقييم			١٦٠,٢٢٤	١٦٠,٢٢٤
	١٦٠,١٦٢	٤٧٩,٢٠٥	٢,٧٢٧,٥٠٥	٣,٣٦٦,٨٧٢

قروض وتسهيلات للافراد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٤	٢٣,٤٣٤	١٦,٢٤٩	٦٣,٧٩٩	١٠٣,٤٨٢
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٤,٨٠٤)	٨,٥٢٥	٦٠,٣٥٩	٥٤,٠٨٠
اعدامات خلال السنة	-	-	(٢,٥٩٤)	(٢,٥٩٤)
	٨,٦٣٠	٢٤,٧٧٤	١٢١,٥٦٤	١٥٤,٩٦٨

اصول مالية بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر	المرحلة ٢ على مدى العمر	المرحلة ٣ : على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	الاجمالى
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١يناير٢٠٢٣	١٢,٢٩٤	-	-	١٢,٢٩٤
عبء أصول مالية جديدة مشتراه	(١٤,٦٣١)	-	-	(١٤,٦٣١)
فروق تقييم	٧,٩٣٨	-	-	٧,٩٣٨
الرصيد أخر السنة	٥,٦٠١	-	-	٥,٦٠١

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء (بالصافى)

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات او اضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	افراد		مؤسسات		
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
جيدة	٣,٤٢٩,٢٤٢	٢٤,١٩٢	٨,٣٤٢,٧٥٦	٣,٣٠٦,٤٥٨	٥,١٥٣,٦٩٩	٢٠,٢٥٦,٣٤٧
المتابعة العادية	-	-	٦٥١,٩٣٤	٥٧٢,٢٩٠	٣٨٨,٥٨٣	١,٦١٢,٨٠٧
المتابعة الخاصة	-	-	-	-	-	-
غير منتظمة	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٣,٤٢٩,٢٤٢	٢٤,١٩٢	٨,٩٩٤,٦٩٠	٣,٨٧٨,٧٤٨	٥,٥٤٢,٢٨٢	٢١,٨٦٩,١٥٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	افراد		مؤسسات		
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
جيدة	٣,٩٢٤,٧٢٤	٨,٩١٦	٤,٦٨١,٧٢٦	١,١٦٥,٨٣٣	١,٢٣٩,٦٨٩	١١,٠٢٠,٨٨٨
المتابعة العادية	٢٢٦,٢٣١	-	٤٦١,٠٩١	٤٥٦,٩٩٢	١,٢٠٩,١٧١	٢,٣٥٣,٤٨٥
المتابعة الخاصة	-	-	-	-	-	-
غير منتظمة	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	٤,١٥٠,٩٥٥	٨,٩١٦	٥,١٤٢,٨١٧	١,٦٢٢,٨٢٥	٢,٤٤٨,٨٦٠	١٣,٣٧٤,٣٧٣

قروض وتسهيلات يوجد عليها متاخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوما ولكنها ليست محل اضمحلال . إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	افراد		مؤسسات			
	حسابات جاريةمدينة	بطاقات	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض اخري	الاجمالي
اكثر من ٦٠ الي ٩٠ يوما	٢١٠,٢٣٣	٢٦٢	٦٣٤,٥٢٤	٧٩,٤٧٧	٢٤٤,٢٥٢	١,١٦٨,٧٤٨
الإجمالي	٢١٠,٢٣٣	٢٦٢	٦٣٤,٥٢٤	٧٩,٤٧٧	٢٤٤,٢٥٢	١,١٦٨,٧٤٨

عند الاثبات الأولي للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة فى الاصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة ، يتم تحديث القيمة العادلة باسعار السوق او باسعار الاصول المماثلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	افراد		مؤسسات			
	حسابات جاريةمدينة	بطاقات إئتمان	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض اخري	الاجمالي
اكثر من ٦٠ الي ٩٠ يوما	٢٢٧,٨٢٦	٢,٤٢٦	١,١٨٦,٧٢٦	٤٢٩,١٠٥	٣٤٠,٥٢٠	٢,١٨٦,٦٠٣
الإجمالي	٢٢٧,٨٢٦	٢,٤٢٦	١,١٨٦,٧٢٦	٤٢٩,١٠٥	٣٤٠,٥٢٠	٢,١٨٦,٦٠٣

أ/-٧ أدوات دين وإذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى- بالتكلفه المستهلكه

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وإذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في أخر السنة المالية.

	التقييم	٣١ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إذون الخزانة	أقل من A	١,٥٩٩,٩٢٠	٦,٥٥٤,٣٩٤
أصول بالتكلفة المستهلكة	أقل من A	٢,٦٥٠	٢,٦٥٠
الإجمالي		١,٦٠٢,٥٧٠	٦,٥٥٧,٠٤٤

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٣,٧٠٧,٠٠٦ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مقابل ٣,٣٦٦,٤٥٥ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الاجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	افراد		مؤسسات		
	حسابات جاريةمدينة	بطاقات إئتمان	حسابات جاريةمدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
قروض محل اضمحلال (بصفة منفردة)	١٧٤,٧٠٩	-	١,٩٩٤,٧٤٤	٩٧٢,٦٤٤	٥٦٤,٩٠٩	٣,٧٠٧,٠٠٦
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	٤٤٤,٩١٧	-	٤٤٤,٩١٧

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	افراد		مؤسسات		
	حسابات جاريةمدينة	بطاقات إئتمان	حسابات جاريةمدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الاجمالي
قروض محل اضمحلال (بصفة منفردة)	٢١٤,١١٨	-	١,٤٦٣,٢١٧	١,٣٤٥,٨٤٤	٣٤٣,٢٧٧	٣,٣٦٦,٤٥٦
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	٢٥٩,٢٧٧	-	٢٥٩,٢٧٧

أ/-٨ الاستحواذ على الضمانات

يتم تبويب الأصول التى يتم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية. ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة مخاطر السوق بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

ب/ ١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد ، وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية ٣١ مارس ٢٠١٩ ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

تركز خطر العملة على الأدوات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	عملات أخري	الإجمالي
اجمالى الاصول	٤٢,٩٠٣,٩٢١	٧,٢١٢,٩٧٢	٢,٦٨١	٣٦٥,٠٩٠	٣,٥٢٢	٥٠,٤٨٨,١٨٦
الاجمالى الالتزامات	٤٢,٩٠٨,٦٣٢	٧,٢٠٩,٩٤٦	٢,٥٩٨	٣٦٤,٠٨٩	٢,٩٢١	٥٠,٤٨٨,١٨٦
	(٤,٧١١)	٣,٠٢٦	٨٣	١,٠٠١	٦٠١	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	عملات أخري	الإجمالي
اجمالى الاصول	٣٧,٧٦٠,٩٥٧	٣,١٧٣,٥٤١	٢,٣٢٨	٣٢٦,٥٣٣	١,٤١٠	٤١,٢٦٤,٧٦٩
الاجمالى الالتزامات	٣٧,٧٧٧,٩٥٢	٣,١٥٧,٦٦٢	٢,٢٨١	٣٢٥,٧٥٦	١,١١٨	٤١,٢٦٤,٧٦٩
	(١٦,٩٩٥)	١٥,٨٧٩	٤٧	٧٧٧	٢٩٢	-

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعه. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:

يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عاليه التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعه في التدفقات النقدية.

مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصرى.

إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجال.

النسب الرقابيه للسيولة NSFR – LCR

اولا نسب تغطية السيولة LCR

- تهدف نسبة تغطية السيولة الى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافى من الاصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافى التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوما قادمة فى ظل سيناريو للظروف غير المواتية على الا تقل نسبة تغطية السيولة فى جميع الاحوال عن ١٠٠ %
- يتم حساب تلك النسبة وفقا للمعادلة الاتية : (مكونات نسبة تغطية السيولة)

نسبة تغطية السيولة = الاصول السائلة عالية الجودة / صافى التدفقات النقدية الخارجه خلال ٣٠ يوم > = ١٠٠ %

سجلت نسبة تغطية السيولة LCR لمصرفنا عن نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٤

عملة محلية	%٦٠٣,٨٠
عملة اجنبية	%٢١٣,٥١
اجمالى العملات	%٥١٧,٣٥

النسب الرقابية > = ١٠٠%

ثانيا نسب صافى التمويل المستقر NSFR

- تمثل نسبة صافى التمويل المستقر العلاقة بين التمويل المستقر المتاح Available Stable Funding والذى يمثل بسط النسبة والتمويل المستقر المطلوب Required Stable Funding الذى يمثل مقام النسبة
- حيث تعمل النسبة على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الاجل من خلال حث البنوك على استخدام مصادر اموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام على الاقل وذلك لتغطية التوظيفات فى الاصول واى مطالبات تمويلية مما يساعد البنك على هيكلة مصادر الاموال لدية يجب الا تقل هذة النسبة عن ١٠٠% بصفة دائمة
- يتم حساب تلك النسبة

نسبة صافى التمويل المستقر = قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب >= ١٠٠%

- سجلت نسبة صافى التمويل المستقر NSFR لمصرفنا عن نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ الاتى

عملة محلية	%٢١٠,٩٦
عملة اجنبية	%٢٤٠,٨٣
اجمالى العملات	%٢١٤,٢٧

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:-

الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) دوريا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وتفديمها للبنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

الاحتفاظ بحد ادني لمعدل كفاية راس مال البنك يعادل ١٠% يتم احتسابة علي أساس نسبة بين مجموعة عناصر راس المال ومجموع عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر ويبلغ الحد الادني لمعاير كفاية راس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية ١٢,٥% وذلك اعتبارا من عام ٢٠١٩ .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة بالاضافة بنود الدخل الشامل المتراكمة بالميزانية الناتجة عن الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

وادراج الارباح المرحلية بالشريحة الاولى وذلك طبقا لتعليمات البنك المركزى بجلسة المنعقدة فى ١٥ فبراير ٢٠١٧ .

بالالف جنية مصرى

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين / القروض والتسهيلات الائتمانيةالمدرجة فى المرحلة الاولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ ٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ ٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفتريةفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الشريحة الأولى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
راس المال الاساسي المستمر		
راس المال	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
مبالغ مسددة تحت زيادة رأس المالى	-	٤,٥٠٠,٠٠٠
الاحتياطيات	٩٧,٤٠١	٨٤,٣٦٦
ارباح / (الخسائر)المرحلة	(٥٦٠,٧٣٩)	(٥٦٩,٨٧١)
صافى ارباح العام	٩٤٩	٩,٦١٢
بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم	٤٧٠,٧٨٨	٤٣١,١٤٠
يستبعد الاستثمار في شركات مالية والاصول الغير ملموسة	(٢٥,٣٦١)	(٢٨,٦٣٥)
إجمالي رأس المال الأساسي المستمر	**٤,٩٨٣,٠٣٨**	**٤,٩٢٦,٦١٢**
راس المال الاساسي الاضافي		
الفرق بين القيمةالاسمية والقيمةالحالية للودائع المساندة	١,٣٠٧,٣٦٦	١,٤٥٦,٦٠٠
الارباح والخسائر المرحليه	-	-
اجمالي راس المال الاساسي الإضافي	**١,٣٠٧,٣٦٦**	**١,٤٥٦,٦٠٠**
يستبعد منها ٥٠% الاستثمارات في شركات غير مالية	-	-
اجمالي الشريحة الاولى	**٦,٢٩٠,٤٠٤**	**٦,٣٨٣,٢١٢**
الشريحة الثانية		
راس المال وفقا للشريحة الثانية	١,٣١٩,٠٢٧	١,١٩٤,٦٢٠
اجمالي القاعدة الراسمالية (الشريحة الاولى+الثانية)	**٧,٦٠٩,٤٣١**	**٧,٥٧٧,٨٣٢**
مخاطر الائتمان	**٢٦,٨٩٦,٦٤١**	**١٩,٣٤١,١٠٤**
مخاطر التشغيل	**١,٨٠٧,٤٣١**	**١,٣٠٨,١٠٨**
التجاوز فى اكبر ٥٠ عميل	**١,٧٦٢,٢٠٥**	**٥٥٧,٨٩٨**
اجمالى الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	**٣٠,٤٦٦,٢٧٧**	**٢١,٢٠٧,١١٠**
معيار كفاية رأس المال	**%٢٤,٩٨**	**% ٣٥,٧٣**

هـ - الرافعة المالية

اصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة علي التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الادني المقرر للنسبة ٣ % علي أساس ربع سنوي وذلك علي النحو التالي :-

كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الاولى لرأس المال المستخدمة فى معيار كفاية رأس المال (بعد الاستبعادات) واصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر

ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية.

الشريحة الأولى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الشريحة الأولى من رأس المال بعد الإستبعادات	**٦,٢٩٠,٤٠٤**	**٦,٣٨٣,٢١٢**
إجمالي التعرضات داخل الميزانية	**٥٠,٦٩٧,٣٢٤**	**٤١,٣٨٧,٤٨٧**
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	**٢,٢٠٥,٥٢٨**	**١,٦١٩,٤٣٢**
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٥٢,٩٠٢,٨٥٢**	**٤٣,٠٠٦,٩١٩**
نسبة الرافعة المالية	**%١١,٨٩**	**٪١٤,٨٤**

(٤) التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ- الخسائر الائتمانية المتوقعة في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل لتحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الإضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الاصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة او القابلة للتحديد كادوات دين بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الاعمال للاصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الأيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالى
إيرادات القطاعات الجغرافية	٧,٣٣٥,١٣٢	١,٠٠٧,٧٧٣	١٢٨,٥٨٠	٨,٤٧١,٤٨٥
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٧,٣٤٧,٨٢٧)	(٨٣٢,٩٩٣)	(٢٢١,٩٧٥)	(٨,٤٠٢,٧٩٥)
نتيجة أعمال القطاع	**(١٢,٦٩٥)**	**١٧٤,٧٨٠**	**(٩٣,٣٩٥)**	**٦٨,٦٩٠**
الضريبة	(٦٧,٧٤١)	-	-	(٦٧,٧٤١)
ربح السنة	**(٨٠,٤٣٦)**	**١٧٤,٧٨٠**	**(٩٣,٣٩٥)**	**٩٤٩**
الأصول والإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية				
إجمالى الأصول	**٤٠,٩٣٩,٧٥٣**	**٧,٨٢٦,١٣٠**	**١,٧٢٢,٣٠٣**	**٥٠,٤٨٨,١٨٦**
إجمالى الإلتزامات	**٤٠,٩٣٩,٧٥٣**	**٧,٨٢٦,١٣٠**	**١,٧٢٢,٣٠٣**	**٥٠,٤٨٨,١٨٦**

(٥) التحليل القطاعى

الأيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالى
إيرادات القطاعات الجغرافية	٤,٥٥٢,٦٧٥	٨٨٦,٢٧١	١١٨,٧٨٩	٥,٥٥٧,٧٣٥
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٤,٦٢٨,٣١٨)	(٥١٠,٩٤٥)	(١٣٦,٦٣٧)	(٥,٢٧٥,٩٠٠)
نتيجة أعمال القطاع	**(٧٥,٦٤٣)**	**٣٧٥,٣٢٦**	**(١٧,٨٤٨)**	**٢٨١,٨٣٥**
الضريبة	(٢٧٢,٢٢٢)	-	-	(٢٧٢,٢٢٢)
ربح السنة	**(٣٤٧,٨٦٥)**	**٣٧٥,٣٢٦**	**(١٧,٨٤٨)**	**٩,٦١٣**
الأصول والإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية				
إجمالى الأصول	**٣٤,٦٠٧,٠٩٣**	**٥,٤٢١,٩٣٦**	**١,٢٣٥,٧٤٠**	**٤١,٢٦٤,٧٦٩**
إجمالى الإلتزامات	**٣٤,٦٠٧,٠٩٣**	**٥,٤٢١,٩٣٦**	**١,٢٣٥,٧٤٠**	**٤١,٢٦٤,٧٦٩**

(٦) الدخل من العائد

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عائد القروض والإيرادات المشابهة من :		
ارصده لدى البنوك	٤,١٧٥,٨٠٤	٢,٩٣٥,٩٩٣
قروض للعملاء	٧٢١,٥٠٤	١,٤٧٤,٧٣٢
إذون خزانة وسندات	٣,٤٢١,٩٨٤	٢١٥,٩٠٧
الإجمالى	**٨,٣١٩,٢٩٢**	**٤,٦٢٦,٦٣٢**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة عن:		
ودائع وحسابات جارية:		
ودائع للبنوك	(٤,٩٧٤,٩١٨)	(٢,٨٥٧,٥٢٧)
ودائع للعملاء	(٨١٩,٦٥٥)	(٥٩٨,٣٠٢)
الإجمالى	**(٥,٧٩٤,٥٧٣)**	**(٣,٤٥٥,٨٢٩)**
تكلفة قروض طويلة الاجل	(٨٣,٠٢٨)	(١٢٩,٧٩١)
اجمالى تكلفه الودائع والتكاليف المشابهه	**(٥,٨٧٧,٦٠١)**	**(٣,٥٨٥,٦٢٠)**
صافي الدخل من العائد	**٢,٤٤١,٦٩١**	**١,٠٤١,٠١٢**

(٧) صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إيرادات الأتعاب والعمولات		
أتعاب خدمات مصرفيه	٢٦٠,٥٨٧	٢٦١,٣٧٣
عمولات أخرى	٩,٩٢٢	٧,٢٥٨
الإجمالى	٢٧٠,٥٠٩	٢٦٨,٦٣١
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٥١,١٠١)	(٤٨,٨٦٩)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	٢١٩,٤٠٨	٢١٩,٧٦٢

(٨) صافي دخل المتاجرة

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	٣١,٢٦٨	٣٨,١٨٧
	٣١,٢٦٨	٣٨,١٨٧

(٩) رد / (خسائر) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٦٦٥,٧٦٠)	(٨٣٩,٦٦٦)
الإجمالى	(١,٦٦٥,٧٦٠)	(٨٣٩,٦٦٦)

(١٠) مصروفات ادارية وعمومية

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(٥١٩,٨٦١)	(٣٩٠,٠٥٧)
تأمينات إجتماعية	(٢٣,٩٨٦)	(٢٠,٣٢٠)
اجمالى تكاليف العماله	(٥٤٣,٨٤٧)	(٤١٠,٣٧٧)
التزامات مزايا التقاعد	(٤٦,٥٠٠)	(٥٣,١٤٤)
اجمالى تكاليف العاملين	(٥٩٠,٣٤٧)	(٤٦٣,٥٢١)
مصروفات إدارية أخرى		
الاهلاك والاستهلاك	(٦٤,٧٨٨)	(٧٠,٢٢٧)
المصروفات الجارية	(٦٦,٨١٩)	(٦٥,٦٢١)
مصروفات اداريه	(٢٤٢,٧٦٥)	(١٨٨,٢٤٨)
اجمالى مصاريف ادارية	(٣٧٤,٣٧٢)	(٣٢٤,٠٩٦)
اجمالى تكاليف العاملين ومصاريف ادارية	(٩٦٤,٧١٩)	(٧٨٧,٦١٧)

(١١)صافى ايرادات تشغيل اخرى

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إيرادات أخرى	٤٨,٥٥٧	٦٤٦,٥٢٥
مصروفات أخرى	(٤٩,٢٥٣)	(٤٢,١٣٦)
صافى إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(٦٩٦)	٦٠٤,٣٨٩

(١٢)مصروفات الضرائب

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ضرائب الدخل	(١١٨,٣٧٩)	(٢٧٢,٤٦٣)
ايرادات / مصروفات الضرائب المؤجلة	٥٠,٦٣٨	٢٤١
	(٦٧,٧٤١)	(٢٧٢,٢٢٢)

(١٣) نصيب السهم فى الربح - الأساسى (جنيه مصرى / السهم)

	من ١ يناير ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	من ١ يناير ٢٠٢٣ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي الربح (١)	٩٤٩	٩,٦١٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة (٢)	٥٣١,٢٥٠	٦٢,٥٠٠
نصيب السهم فى الربح (١ : ٢)	٠,٠٢	٠,١٥

(١٤) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
نقدية	١٧٠,٥٨٠	٩٩,١٥٧
أرصدة لدى البنك المركزى في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي	٧,٦٨٦,٨٦٧	٣,٤٢٤,٩١٣
الإجمالى	٧,٨٥٧,٤٤٧	٣,٥٢٤,٠٧٠

(١٥) ارصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
حسابات جارية	٤٦,٧٨٥	٤,٥٥٣,٧٢٨
ودائع	١١,١٣٢,٣١٥	٥,٨٧٧,٣٦٩
(عبء) خسائر الإضمحلال	(٢,٠٥٠)	(٢,٦٨٠)
الإجمالي	١١,١٧٧,٠٥٠	١٠,٤٢٨,٤١٧
بنوك داخلية	١١,١٧٧,٠٩٠	١٠,٤١٧,٥١٣
بنوك خارجية	٢,٠١٠	١٣,٥٨٤
(عبء) خسائر الإضمحلال	(٢,٠٥٠)	(٢,٦٨٠)
الإجمالي	١١,١٧٧,٠٥٠	١٠,٤٢٨,٤١٧

(١٦) قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
أفراد		
قروض شخصية	٢,٠١٤,٤٩٤	١,٩٣٩,٠٥٧
قروض عقاريه	١,٧٩٩,٦٩٢	١,٧٦٥,٩٩٤
بطاقات	٢٤,٤٥٣	١١,٣٢١
مؤسسات		
حسابات جارية مدينة	١١,٦٢٣,٩٥٨	٨,٠٠٦,٨٨١
قروض مباشرة	٤,٩٣١,٠٢١	٤,٠٧١,٥٢١
قروض مشتركه	٦,٣٥١,٤٤٢	٣,١٣٢,٦٥٧
اجمالى القروض والتسهيلات	٢٦,٧٤٥,٠٦٠	١٨,٩٢٧,٤٣١
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣,٥٢١,٩٩٣)	(١,٩٧٠,٢٩٥)
عوائد مجنبه	(٦٠,٣١٨)	(٥٦,٣٨٣)
صافى المحفظه	٢٣,١٦٢,٧٤٩	١٦,٩٠٠,٧٥٣

-تحليل حركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع .

مخصص **الخسائر الائتمانية المتوقعة**

تحليل حركة مخصص خسائر معيار IFRS٩ / **الخسائر الائتمانية المتوقعة** للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للانواع خلال الفترة / السنة كانت كما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الافراد
الرصيد فى أول السنة المالية	١٠٣,٤٨٢
الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٤,٠٨١
الاعدامات	(٢,٥٩٤)
الرصيد فى أخر السنة المالية	١٥٤,٩٦٩

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الافراد
الرصيد فى أول السنة المالية	٨٦,٦٧٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة	١٦,٨٠٣
الرصيد فى أخر السنة المالية	١٠٣,٤٨٢

	المؤسسات				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض اخري	الاجمالي
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى ١ يناير ٢٠٢٤	٩٧٧,١٥١	٦١٢,٤٣٥	٢٧٧,٢٢٦		١,٨٦٦,٨١٢
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٠٧٤,٨١١	٢١٠,٤٩٩	٣٤٦,٠٢٤		١,٦٣١,٣٣٤
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١,٠٨١				١,٠٨١
محول من الارصدة الدائنة	٤٠٩				٤٠٩
الاعدامات	(٤٢,٤٨٤)	(٢٥٠,٥٠٤)			(٢٩٢,٩٨٨)
فروق تقييم	٥٥,٦٧٩	٥١,٤٢١	٥٣,١٢٤		١٦٠,٢٢٤
الرصيد اخر السنة	٢,٠٦٦,٦٤٧	٦٢٣,٨٥١	٦٧٦,٣٧٤	-	٣,٣٦٦,٨٧٢

	المؤسسات				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض اخري	الاجمالي
الرصيد فى أول السنة المالية	٢٢٣,٢٩٠	٧١٩,٥٥٢	١٥٣,٣٦٧	-	١,٠٩٦,٢٠٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة	٧٣٠,٢٦٧	٢٥,٨٧٠	١٠٢,٤٤٧	-	٨٥٨,٥٨٤
متحصلات من ديون سبق اعدامها	٤,٢٥٠	-	-	-	٤,٢٥٠
محول من الأرصدة الدائنة	٥٩٠	-	-	-	٥٩٠
فروق تقييم المخصصات بالعملات الأجنبية	١٨,٧٥٤	٥,٢١٤	٢١,٤١٢	-	٤٥,٣٨٠
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	(١٣٨,٢٠٠)		-	(١٣٨,٢٠٠)
الرصيد فى أخر السنه المالية	٩٧٧,١٥١	٦١٢,٤٣٦	٢٧٧,٢٢٦	-	١,٨٦٦,٨١٣

(١٧) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
اسهم		
اسهم شركات	٦٢٥,٤٤٤	٤٥٨,٠٠٩
	٦٢٥,٤٤٤	٤٥٨,٠٠٩
سندات		
شركات	٩٨٩,٠١٠	٢٠٣,٣٠٢
	٩٨٩,٠١٠	٢٠٣,٣٠٢
اذون خزانة		
اذون خزانة	٣,٩٨٥,٢٤٩	٢,٠٠٠,٤٠٠
فروق تقييم	٧,٤٢٤	(١,٢٧٧)
عوائد لم تستحق	(٣٧٦,٤٦١)	(١١١,٩٨١)
عمليات بيع اذون خزانة مع التزام باعادة الشراء	(٦٩٠,٠٩٥)	(٧٥١,٢٩٩)
صافى اذون الخزانة	٢,٩٢٦,١١٧	١,١٣٥,٨٤٣
اذون خزانة واوراق حكومية اخرى وفقا لتواريخ الاستحقاق		
استحقاق ٩١ يوم	٨٥٠,٠٠٠	-
استحقاق ١٨٢ يوم	٢,٢٢٥,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
استحقاق ٣٦٥ يوم	٩١٠,٢٤٩	٤٠٠
اجمالى اذون خزانة واوراق حكومية اخرى	٣,٩٨٥,٢٤٩	٢,٠٠٠,٤٠٠
فروق تقييم القيمة العادلة	٧,٤٢٤	(١,٢٧٧)
عوائد لم تستحق		
استحقاق ٩١ يوم	(٤٧,٥٥٦)	-
استحقاق ١٨٢ يوم	(٢١٣,٠٧١)	(١١١,٩٧٤)
استحقاق ٣٦٥ يوم	(١١٥,٨٣٤)	(٧)
اجمالى العوائد تحت التحصيل	(٣٧٦,٤٦١)	(١١١,٩٨١)
عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء		
عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء	(٦٩٠,٠٩٥)	(٧٥١,٢٩٩)
اجمالى عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء	(٦٩٠,٠٩٥)	(٧٥١,٢٩٩)
صافى اذون الخزانة	٢,٩٢٦,١١٧	١,١٣٥,٨٤٣
اجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٤,٥٤٠,٥٧١	١,٧٩٧,١٥٤

(١٨) إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
سندات		
سندات حكومية	٢,٦٥٠	٢,٦٥٠
سندات شركات	١٠٦,٠٠٠	-
اجمالى السندات (١)	١٠٨,٦٥٠	٢,٦٥٠
اذون خزانة	١,٥١٤,٩٩٦	٦,٦٦٦,٥٧٧
عوائد لم تستحق	(١٥,٤٧٥)	(٩٩,٨٨٨)
صافي اذون الخزانة	١,٤٩٩,٥٢١	٦,٥٦٦,٦٨٩
اذون خزانة وفقا لتواريخ الاستحقاق		
استحقاق ٩١ يوم	-	٣,٩٠٠,٠٠٠
استحقاق ١٨٢ يوم	-	١,٢٥٠,٠٠٠
استحقاق ٣٦٥ يوم	١,٥١٤,٩٩٦	١,٥١٦,٥٧٧
اجمالى اذون خزانة	١,٥١٤,٩٩٦	٦,٦٦٦,٥٧٧
عوائد لم تستحق		
استحقاق ٩١ يوم	-	(٦٩,٣١٦)
استحقاق ١٨٢ يوم	-	(١٠,٣٦١)
استحقاق ٣٦٥ يوم	(١٥,٤٧٥)	(٢٠,٢١١)
اجمالى عوائد لم تستحق	(١٥,٤٧٥)	(٩٩,٨٨٨)
صافى اذون الخزانة (٢)	١,٤٩٩,٥٢١	٦,٥٦٦,٦٨٩
اجمالى السندات واذون الخزانة (١)+(٢)	١,٦٠٨,١٧١	٦,٥٦٩,٣٣٩
يخصم		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥,٦٠١)	(١٢,٢٩٥)
صافى الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة	١,٦٠٢,٥٧٠	٦,٥٥٧,٠٤٤

(١٩) اصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التكلفة فى اول السنة المالية	١١٧,٩٤١	١٣١,٥٦٣
الاضافات	٢٠,٦٣١	٢٣,٢٠٦
الاستبعادات	-	(٣٦,٨٢٨)
التكلفة فى نهاية السنة	١٣٨,٥٧٢	١١٧,٩٤١
مجمع الاستهلاك فى اول السنة	(٨٩,٣٠٦)	(١٠٠,٢٢١)
مجمع اهلاك الاستبعادات	-	٣٦,٧٩٢
استهلاك السنة	(٢٣,٩٠٥)	(٢٥,٨٧٧)
مجمع الاستهلاك فى اخر السنة	(١١٣,٢١١)	(٨٩,٣٠٦)
صافى الاصول الغير ملموسة	٢٥,٣٦١	٢٨,٦٣٥

(٢٠) أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إيرادات مستحقة	٢١٩,٨٨٧	١٣٩,٦٤٤
مصروفات مقدمة	١٣٩,٢٧٥	١٣٣,٦٦٦
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء	٣٢,٤٢٦	٢٤٤,٤٣٧
تامينات وعهد	٣,٥٨٨	١,٠٤٥
مشروعات تحت التنفيذ	٨٤٠,٠٦٠	٧٩٧,٩٩١
أخرى	٣٨٢,٦٤٩	٢٣٤,٨٢٠
مخصص عوائد تحت التحصيل	(١,٧٢٧)	(٩٩١)
إجمالى الأصول الأخرى	١,٦١٦,١٥٨	١,٥٥٠,٦١٢

(٢١) استثمار عقارى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التكلفة	٤٠,٨٤٥	٤٨,٣٩١
الاضافات خلال السنة	٣٢,٢٢٧	-
الاستبعادات	(٢٨,٩٦٤)	-
مجمع الاهلاك	(٤,١٣٤)	(٣,١٢٣)
اهلاك الاستبعادات	١,١٢٧	-
عبء اضمحلال	-	(٧,٥٤٦)
	٤١,١٠١	٣٧,٧٢٢

(٢٢) أصول ثابته

بيان	أراضي	مبانى	نظم الية	وسائل نقل	تجهيزات وتركيبات	اجهزة ومعدات	اثاث	اصول ثابتة اخرى	أصول مستأجره	الاجمالي
التكلفة فى أول السنة ٢٠٢٣/١/١	١٠٩,٤٥١	١٦٠,٨٨٩	١٣٦,٤٢٦	٦,٢٥٢	٨٢,٦٢٢	٤٤,٦٨٨	١١,٨٣١	-	٥٤,١٣٩	٦٠٦,٢٩٩
الإضافات خلال السنة	٢٧١	٤٨,٥٩٣	٢٠,٩٣٣	-	٣٥,٦٤٨	٢٨,١٠٧	٣,١٤٩	٢,٢٠٢	١,٦١٢	١٤٠,٥١٥
تسويات على الاصول الثابتة	-	-	-	-	(٤٧٦)	(٤٢٩)	(٥٢٥)	-	-	(١,٤٣٠)
الإستبعادات خلال السنة	-	(٩٧٨)	-	(٧٢٠)	-	-	-	-	-	(١,٦٩٨)
التكلفة في أخر السنة	١٠٩,٧٢٢	٢٠٨,٥٠٤	١٥٧,٣٥٩	٥,٥٣٢	١١٧,٧٩٤	٧٢,٣٦٦	١٤,٤٥٥	٢,٢٠٢	٥٥,٧٥١	٧٤٣,٦٨٦
مجمع اهلاك اول السنة	-	٣١,١٤٨	١٠٢,٢١٧	٦,٠٦٣	٥٠,٧٧٨	١٥,٢٣٢	٦,٣٥١	-	٥١,٩٦٨	٢٦٣,٧٥٧
اهلاك السنة	-	٥,٣٥٦	٢١,٦٥٤	٩٦	٦,٨٤٥	٦,٧٥٥	١,١٥١	-	٢,١٧١	٤٤,٠٢٦
مجمع إهلاك الاستبعادات	-	(٢٦٧)		(٧٢٠)	-	-	-	-	-	(٩٨٧)
مجمع الإنهاية السنة	-	٣٦,٢٣٧	١٢٣,٨٧١	٥,٤٣٩	٥٧,٦٢٣	٢١,٩٨٧	٧,٥٠٢	-	٥٤,١٣٨	٣٠٦,٧٩٧
صافي الإصول الثابتة فى ديسمبر٢٠٢٣	١٠٩,٧٢٢	١٧٢,٢٦٧	٣٣,٤٨٨	٩٣	٦٠,١٧١	٥٠,٣٧٩	٦,٩٥٣	٢,٢٠٢	١,٦١٣	٤٣٦,٨٨٩
التكلفة فى أول السنة ٢٠٢٤	١٠٩,٧٢٢	٢٠٨,٥٠٤	١٥٧,٣٥٩	٥,٥٣٢	١١٧,٧٩٤	٧٢,٣٦٦	١٤,٤٥٥	٢,٢٠٢	٥٥,٧٥١	٧٤٣,٦٨٦
الإضافات خلال السنة	-	-	٥٤,٠٥٢	١,٧١٤	١٦,٨٢٦	٨,٠٥٧	١٣٤	-	-	٨٠,٧٨٣
الإستبعادات خلال السنة	-	(٩٢٦)	-	-	-	-	-	-	-	(٩٢٦)
تسويات على الاصول الثابتة	(٩,٨٨٨)		(٢٧,١٨٧)		(٥٠)	(١,٩٣١)		(٢,٢٠٢)		(٤١,٢٥٨)
التكلفة في أخر السنة	٩٩,٨٣٤	٢٠٧,٥٧٨	١٨٤,٢٢٤	٧,٢٤٦	١٣٤,٥٧٠	٧٨,٤٩٢	١٤,٥٨٩	-	٥٥,٧٥١	٧٨٢,٢٨٤
مجمع اهلاك اول السنة ٢٠٢٤	-	٣٦,٢٣٤	١٢٣,٨٧١	٥,٤٣٩	٥٧,٦٢٧	٢١,٩٨٨	٧,٥٠١	-	٥٤,١٣٩	٣٠٦,٧٩٧
اهلاك العام	-	٤,١٦٥	١٨,١٧٩	١٠٨	٨,٦٢٣	٨,٠٧٣	١,١١٥	-	-	٤٠,٢٦٣
مجمع إهلاك الاستبعادات	-	(٩٢٦)				-		-	-	(٩٢٦)
تاثير التسويات على الاهلاكات			(٢٧,١٧٣)							(٢٧,١٧٣)
مجمع الاهلاك خلال السنة	-	٣٩,٤٧٣	١١٤,٨٧٧	٥,٥٤٧	٦٦,٢٥٠	٣٠,٠٦١	٨,٦١٦	-	٥٤,١٣٩	٣١٨,٩٦٣
صافي الإصول الثابتة ٣١ ديسمبر٢٠٢٤	٩٩,٨٣٤	١٦٨,١٠٥	٦٩,٣٤٧	١,٦٩٩	٦٨,٣٢٠	٤٨,٤٣١	٥,٩٧٣	-	١,٦١٢	٤٦٣,٣٢٠

(٢٣) أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
حسابات جارية	٣,٢١٧,٧٢١	٣,٠١٠,٤٨٢
ودائع	٨٠٠,٠٠٠	١,٠٦٣,٠٧٩
	٤,٠١٧,٧٢١	٤,٠٧٣,٥٦١
بنوك مركزية	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
بنوك محلية	٨٠٦,٩٣٧	١,٠٠٠,٠٠٠
بنوك خارجية	٢١٠,٧٨٤	٧٣,٥٦١
	٤,٠١٧,٧٢١	٤,٠٧٣,٥٦١
أرصدة ذات عائد	٣,٨٠٠,٠٠٠	٤,٠٦٣,٠٧٩
أرصدة بدون عائد	٢١٧,٧٢١	١٠,٤٨٢
	٤,٠١٧,٧٢١	٤,٠٧٣,٥٦١
أرصدة متداولة	٤,٠١٧,٧٢١	٤,٠٧٣,٥٦١

(٢٤) ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
ودائع تحت الطلب	١١,٧٤٧,٩٢٨	١٠,٨٥٤,٢٨٩
ودائع لأجل وبإخطار	١٩,١٢١,٢٦٦	١٣,٢٣٣,٣٨٤
شهادات إدخار وإيداع	٤,٧٦٨,٥١٨	٢,٣٤٩,٦٣٠
ودائع التوفير	٨٨,٤٣١	٢١٨,١٩٤
ودائع أخرى	٣٦٠,٩٩٨	٢٧٢,٥٧٥
الرصيد	٣٦,٠٨٧,١٤١	٢٦,٩٢٨,٠٧٢
ودائع موسسات	٣١,٧٢١,٣٥٩	٢٣,٤٦٦,٥٣٣
ودائع أفراد	٤,٣٦٥,٧٨٢	٣,٤٦١,٥٣٩
الرصيد	٣٦,٠٨٧,١٤١	٢٦,٩٢٨,٠٧٢
أرصدة بدون عائد	١,٥٩٦,١٨٤	١,٨٠٠,١٤٢
أرصدة ذات عائد	٣٤,٤٩٠,٩٥٧	٢٥,١٢٧,٩٣٠
الرصيد	٣٦,٠٨٧,١٤١	٢٦,٩٢٨,٠٧٢

(٢٥) قروض أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
القيمة الحالية للوديعة المساندة	١,١٩٢,٦٣٤	١,٠٤٣,٣٩٩
قرض التجارى الدولى - الخدمات البيطرية	-	٤.٦
الالتزام البيئى من البنك الاهلى	١٢٢,٨٤٩	١٠٩,٩١٢
قرض صندوق اجتماعى تنمة مشروعات ١٣%	٣,٩٢٨	٢٢,٤٢٩
منحة القرض السعودى	١٦٦,٩٠٨	٢٢٠,٠٧٠
صندوق النقد السعودي. وزارة التعاون الدولى	٨٧,٥٠٠	٤٦,٢٥٠
قرض البنك المركزي	-	٥٠٠,٠٠٠
قروض شركة ايجى ليس	٦٨١,٢٩٦	٨٤٧,٦٣١
الإجمالى	٢,٢٥٥,١١٥	٢,٧٩٠,٠٩٧

(٢٦) التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
عوائد مستحقة	٨٥٢,١٢٧	٤٢٤,٢٣٥
إيرادات مقدمة	١٠,٧٤٢	٧,٠٠٣
مصروفات مستحقة	٣٩,٥٥٧	٩٠,٣٩٣
أرصدة دائنة متنوعة	٥٩١,٤٠٦	٣٤٨,٤٦٨
الإجمالى	١,٤٩٣,٨٣٢	٨٧٠,٠٩٩

(٢٧)مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الرصيد أول العام	المحمل على قائمة الدخل	تحويلات	فروق التقييم	المستخدم	الرصيد
مخصص مطالبات محتملة	١٨,١٥٥	١٥,٠٠٠	-	-	(١٢٨٥)	٣١,٨٧٠
مخصص قضايا	٢٠,٠٩٣	-	-	-	(٤٠٨)	١٩,٦٨٥
مخصص الإلتزامات العرضية	٢١,٠٧٣	(٧٩٣٧)		٣٦٣	-	١٣,٤٩٩
مخصصات اخرى	٣,١٤٢	١٩٥٨	٥٦١		(١٠٥)	٥,٥٥٦
الرصيد	٦٢,٤٦٣	٩,٠٢١	٥٦١	٣٦٣	(١,٧٩٨)	٧٠,٦١٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الرصيد أول العام	المكون خلال العام	المحول الى مخصص القروض	رد مخصصات	المستخدم	الرصيد في أخر الفترة
مخصص مطالبات محتملة	١٨,٢٥٩	٦,٣٠٠	-	١,٢٧٠	(٧,٦٧٤)	١٨,١٥٥
مخصص قضايا	١٣,٣٤٦	٦,٥٨٧	١٦٠	-	-	٢٠,٠٩٣
مخصص الإلتزامات العرضية	٢١,٠٧٣	-	-	-	-	٢١,٠٧٣
مخصص فرق المبلغ المستحق على وزارة الماليه وارصدة مدينة	٢,١٤٢	١,٠٠٠	-	-	-	٣,١٤٢
الرصيد	٥٤,٨٢٠	١٣,٨٨٧	١٦٠	١,٢٧٠	(٧,٦٧٤)	٦٢,٤٦٣

(٢٨) مخصص التزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٩٩,٣١٧	٤٢,٠٥٣
مكافأة نهاية الخدمة	٥٣,٣٣٧	٧٤,٧٩٠
الاجمالى	١٥٢,٦٥٤	١١٦,٨٤٣

المبالغ المعترف بها بقائمة الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
التزامات المزايا العلاجية بعد التقاعد	(٤٦,٥٠٠)	(٥٣,١٤٤)
الاجمالى	(٤٦,٥٠٠)	(٥٣,١٤٤)

- (٢٩) الأصول الضريبية المؤجلة "غير المعترف بها"

- اصول ضريبية مؤجلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
اصول ضريبيه مؤجلة – ايجى ليس	١٤٣	-

صافى التزامات ضريبيه مؤجلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
اصول ثابته	٥,٧٥٩	-
مخصصات أخرى	١٠,٣٨٩	-
التزامات مزايا التقاعد	٣٤,٣٤٧	-
التزامات ضريبيه مؤجلة – ايجى ليس	(١٤٣)	(١٤٣)
فروق القيمة العادلة – للاستثمارات المالية	(١٣٦,٤٩٦)	-
صافى التزامات ضريبيه مؤجلة	٨٦,١٤٤	

(٣٠) حقوق الملكية

(أ) رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به ٥ مليار جنيه مصرى.

ب) رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٥ مليار جنيه مصرى موزعاً على ٦٢٥ مليون سهم قيمة السهم الإسمية ٨ جنيهات.

(٣١) احتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إحتياطى قانونى	٦,٨٣٥	٦,٣٥٤
إحتياطى عام	٥٧١	٥٧١
احتياطي قيمة عادلة اذون وسندات خزانة دخل شامل	٥,٧٦٠	(١,٢٧٧)
إحتياطى المخاطر البنكية	٦,٤٨٠	٦,٤٨٠
إحتياطى راسمالى	٨٩,٩٨٧	٧٧,٤٣٢
احتياطى القيمه العادله للاستثمارات الماليه غير المقيدة فى البورصه	٤٦٥,٠٢٨	٤٣٢,٤١٨
إجمالى الاحتياطيات فى آخر العام	**٥٧٤,٦٦١**	**٥٢١,٩٧٨**

- بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ انعقدت الجمعية الغير عادية لشركة تنمية للتأجير التمويلى والإستثمار إيجى ليس والتى وافقت على تغيير الشكل القانونى للشركة من ذات مسئولية محدودة إلى شركة مساهمة مصرية وتوزيع ناتج التقييم على الشركاء حسب نسبة المشاركة حيث تم زيادة قيمة مساهمة بنك التنمية الصناعية بمبلغ ٧٤,٩٩٢ ألف جنيه مصرى فى رأس مال الشركة.

(٣٢) صافى ارباح العام والخسائر المرحلة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الرصيد فى اول السنة المالية	(٥٦٠,٢٥٨)	(٥٥٩,٩٢١)
تسويات على الخسائر المرحلة	-	(٩,٦٦٨)
المحول الى الاحتياطيات	(٤٨٠)	(٢٨٢)
الاجمالى	**(٥٦٠,٧٣٨)**	**(٥٦٩,٨٧١)**
صافى ارباح السنة	٩٤٩	٩,٦١٣
الرصيد فى اخر السنة	**(٥٥٩,٧٨٩)**	**(٥٦٠,٢٥٨)**

(٣٣) التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك وشركة ايجى ليس فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وقد بلغ قيمة المخصص المكون لها مبلغ ٢٠,٦٥٦ ألف جنيه مصري.

ب - إرتباط عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
خطابات ضمان	٣,٦٣٤,٢٤٢	٢,٨٣٠,٠٢٥
إعتمادات مستندية (إستيراد وتصدير)	٢٠٤,١٥١	١١١,٩٥٤
إرتباطات القروض والضمانات	١,٠٠٣,٢٨٧	٥١٤,٨٣٧
الإجمالى	**٤,٨٤١,٦٨٠**	**٣,٤٥٦,٨١٦**
يخصم: غطاءات نقدية	(٩٩٥,٦٧٤)	(٧٧٩,٢٨٨)
الصافى	**٣,٨٤٦,٠٠٦**	**٢,٦٧٧,٥٢٨**

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

بالالف جنية مصرى

(٣٤) الموقف الضريبي للبنك فى ٢٠٢٤/١٢/٣١

أولا : ضريبة شركات الاموال :

- منذ بدأ البنك حتى عام ٢٠١٩ :

تم الفحص والربط والمحاسبة عن هذه السنوات وسداد كافة الضرائب المستحقة ، ووفقا لآخر تسوية ضريبية مع مركز كبار الممولين فإن رصيد البنك بنموذج (٩) حجز دائن

٢- السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٣ :

تم تقديم الإقرارات الضريبة وكانت الأوعية الضريبية عنها (خسائر) ولم يتم تحديد موعد الفحص بعد .

ثانياً: ضريبة المرتبات :-

١ - من بداية نشاط البنك وحتى ٢٠٢٢:

تم الفحص والربط والمحاسبة وسداد كافة الضرائب المستحقة .

٢- أعوام ٢٠٢٣ -٢٠٢٤

تم تقديم التسوية الضريبية السنوية فى الموعد القانونى وسداد الضريبة المستحقة من واقع التسوية وتم التحوط عن فروق الفحص المتوقعة بمخصص الضرائب

ثالثا / ضريبه الدمغة :-

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ :

تم المحاسبه عنها وسداد كافة الضرائب المستحقه ووفقا لآخر تسوية مع مركز كبار الممولين فإن رصيد البنك بنموذج (٩) حجز دائن .

الفترة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١

تم سداد ضريبة الدمغه المستحقة من واقع الإقرارات الربع سنوية (نموذج ٨) وفقا للقانون وسيتم تقديم المستندات المطلوبة للفحص على المنظومة الإلكترونية لمصلحة الضرائب فور طلب مصلحة الضرائب فحص هذه السنوات

بنك العمال المصري (سابقا) قبل تاريخ الاندماج :

أولاً: ضريبة شركات الأموال:

١ . من بداية نشاط البنك حتى تاريخ الدمج فى بنك التنميه الصناعيه فى ٢٠٠٨/١٠/٣٠:

تم المحاسبه عنها وسداد الضرائب المستحقه وفقا للتصالح مع مصلحة الضرائب .

ثانيا: ضريبة كسب العمل:

١- من بداية نشاط البنك حتى عام ٢٠٠٤

تم المحاسبه عنها وسداد الضرائب المستحقه.

٢- السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/١٠/٣٠ :

تم سداد الضرائب المستحقه من واقع التسويات لهذه السنوات وتم الفحص وورود نموذج (١٩) بالمطالبة وتم الطعن ولم يرد للبنك مايفيد إتخاذ مصلحة الضرائب أى إجراء بشأنها.

ثالثاً : ضريبة الدمغة :

١ - السنوات من بداية نشاط البنك حتى صدور قانون الضرائب ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦:

تم الربط والسداد والتصالح فى الدعاوى القضائية لهذه السنوات وفقا لقانون التصالح وجارى التسوية مع شعبة الحجز بمركز كبار الممولين لتعديل الربط .

٢ - من ٢٠٠٦/٨/١ حتى تاريخ الدمج فى بنك التنمية الصناعية فى ٢٠٠٨/١٠/٣٠:

وردت مطالبة تقديرية عن هذه السوات وتم الطعن عليها ولم يرد للبنك مايفيد إتخاذ مصلحة الضرائب أى إجراء بشأنها.

الموقف الضريبي لشركة ايجي ليس

اولا : الضريبه على ارباح الاشخاص الاعتبارية

- السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٩ تم الفحص وتم الموافقة وجارى السداد
- السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢ جاري الفحص

يتم تقديم الاقرارات الضريبيه فى المواعيد القانونية

ثانيا : ضريبه الاجور والمرتبات

- تم الفحص حتى عام ٢٠٢٢ وتم استخراج النماذج الضريبيه
- السنوات ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ الشركة تقوم بتقديم الاقرارات الضريبيه على المنظومة الالكترونية لمصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية

ثالثا : ضريبه الدمغة :-

- ثم فحص السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨ وتم الربط والسداد وبمعرفة الشركة

تم فحص السنوات ٢٠١٩/٢٠٢٠ زتم الطعن وجارى انهاء الخلاف باللجنة

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي	الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب	رئيس مجلس الادارة
جمال ابو سنة	حسين أحمد رفاعي	أكرم تيناوي